بيلار ٣ - الإفصاحات
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بنك رأس الخيمة الوطني (ش.م.ع)

١ـ مقدمة

بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠٢٠، أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي المعايير النهائية لكفاية رأس المال والدليل إضافة إلى الإخطار رقم: ٢٠٢٠/٤٩٨٠. تشتمل هذه على المعايير المعدلة والإرشادات فيما يتعلق بـ بيلار ٣ - إفصاحات السوق. كما قدم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي المذكرات الإيضاحية ونماذج الإفصاحات المتعلقة بـ بيلار ٣ بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١ بوصفها جزءاً من الإخطار رقم: ٢٠٢١/٥٥٠٨. نصت المعايير على تاريخ سريان تلك الإفصاحات ويوافق ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وتصدر على أساس ربع سنوي.

يمتلك البنك سياسة إفصاح رسمية سارية، التي توضح الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالإدارة ومجلس الإدارة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية والإجراءات المتعلقة بالمعلومات المعلنة بموجب بيلار ٣ - الإفصاحات.

إن نطاق التوحيد الخاص ببيلار ٣ - الإفصاحات مختلف مقارنة بنطاق التوحيد للتقارير المالية. بموجب نطاق االتوحيد التنظيمي، جميع الشركات التابعة الخاصة بالبنك موحدة باستثناء شركة رأس الخيمة الوطنية للتأمين ش.م.ع. جرى إعداد جميع الأقسام في المستند التالي بموجب نطاق التوحيد التنظيمي ما لم يُحدد خلاف ذلك على وجه التحديد.

٢ـ نظرة عامة حول إدارة المخاطر والمقاييس الاحترازية الرئيسية والموجودات المرجحة بالمخاطر

	(المبالغ بالألف درهم إماراتي)	أ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	ب ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	ج ٣٠ يونيو ٢٠٢١	د ٣١ مارس ٢٠٢١	هـ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	رأس المال المتوفر (مبالغ)					
١	الشريحة الأولى من حقوق الملكية العادية	٧,٨٨٩,١٥٢	٨,١٤٥,٢١٧	٧,٩٥٤,٦٩٥	٧,٧٨٧,٨٩٩	٧,٦٧٨,٧١٢
١أ	النموذج المحاسبي لخسائر الائتمان المتوقعة المحملة بالكامل	٧,٨٨٩,١٥٢	٨,٠٦٠,٣٧٧	٧,٨١٦,٠٨٠	٧,٥٩٨,٠٤١	٧,٤٧٩,٥١٢
٢	الشريحة الأولى	٧,٨٨٩,١٥٢	٨,١٤٥,٢١٧	٧,٩٥٤,٦٩٥	٧,٧٨٧,٨٩٩	٧,٦٧٨,٧١٢
٢أ	النموذج المحاسبي لخسائر الائتمان المتوقعة المحملة بالكامل	٧,٨٨٩,١٥٢	٨,٠٦٠,٣٧٧	٧,٨١٦,٠٨٠	٧,٥٩٨,٠٤١	٧,٤٧٩,٥١٢
٣	الشريحة الأولى إجمالي رأس المال	٨,٤٣٤,٨٨٦	٨,٦٨٢,٤٣٤	٨,٤٩٠,٨٨٧	٨,٣٠١,٠٧٤	٨,١٧٠,٨٩٢
٣أ	إجمالي رأس المال للنموذج المحاسبي لخسائر الائتمان المتوقعة المحملة بالكامل	٨,٤٣٤,٨٨٦	٨,٥٩٦,٥٣٤	٨,٣٥٠,٥٤٠	٨,١٠٨,٨٤٣	٧,٩٦٩,٢٠٢
	(مبالغ) الموجودات المرجحة بالمخاطر					
٤	إجمالي الموجودات المُحملة بالمخاطر	٤٩,٥٢٣,٣٢١	٤٨,٨٥٤,٩٥٠	٤٧,٧٣١,٤٢٢	٤٥,٩٤١,٩٤٤	٤٣,٨٦٩,٨١٣
	معدلات رأس المال المعتمدة على المخاطر التي تمثل نسبة من الموجودات المرجحة بالمخاطر					
٥	معدل الشريحة الأولى لحقوق الملكية العادية (%)	%١٥,٩	%١٦,٧	%١٦,٧	%١٧,٠	%١٧,٥
٥أ	الشريحة الأولى من حقوق الملكية العادية للنموذج المحاسبي لخسائر الائتمان المتوقعة المحملة بالكامل	%١٥,٩	%١٦,٥	%١٦,٤	%١٦,٦	%١٧,١
٦	معدل الشريحة الأولى (%)	%١٥,٩	%١٦,٧	%١٦,٧	%١٧,٠	%١٧,٥
٦أ	معدل الشريحة الأولى للنموذج المحاسبي لخسائر الائتمان المتوقعة المحملة بالكامل	%١٥,٩	%١٦,٥	%١٦,٤	%١٦,٦	%١٧,١
٧	معدل إجمالي رأس المال (%)	%١٧,٠	%١٧,٨	%١٧,٨	%١٨,١	%١٨,٦
٧أ	معدل إجمالي رأس المال للنموذج المحاسبي لخسائر الائتمان المتوقعة المحملة بالكامل (%)	%١٧,٠	%١٧,٦	%١٧,٥	%١٧,٧	%١٨,٢
	المتطلبات الاحترازية الشريحة الأولى من الحقوق الملكية العادية الإضافية التي تمثل نسبة من الموجودات المرجحة بالمخاطر					
٨	رأس المال الوقائي (٢,٥% من ٢٠١٩) (%)	%٢,٥	%٢,٥	%٢,٥	%٢,٥	%٢,٥
٩	الإحتياطي الوقائي للتقلبات الدورية	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠
١٠	المتطلبات الإضافية للبنوك ذات الأهمية النظامية المحلية (%)	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠
١١	إجمالي متطلبات رأس المال الإحترازي الخاص بالشريحة الأولى من حقوق الملكية العادية للبنك (%)	%٢,٥	%٢,٥	%٢,٥	%٢,٥	%٢,٥
١٢	متطلبات الشريحة الأولى من حقوق الملكية العادية المتاحة بعد الوفاء بالحد الأدنى لرأسمال البنك (%)	%٦,٥ %٧,٣ %٧,٣ %٧,٦ %٨,١				
	معدل التحوّط*					
١٣	إجمالي قياس معدل التحوّط	٦٢,٩٧٠,٨٤٠				
١٤	معدل التحوّط (%)	%١٢,٥				
١٤أ	معدل التحوّط للنموذج المحاسبي لخسائر الائتمان المتوقعة المحملة بالكامل	%١٢,٥				
١٤ب	معدل التحوّط (%) (باستثناء تأثير أي استثناء مؤقت معمول به لاحتياطات المصرف المركزي)	%١٢,٥				
	نسبة تغطية السيولة					
١٥	إجمالي الموجودات السائلة عالية الجودة					
١٦	إجمالي صافي التدفقات النقدية					
١٧	نسبة تغطية السيولة (%)					
	نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة					
١٨	إجمالي مصادر التمويل المستقرة المتوفرة					
١٩	إجمالي مصادر التمويل المستقرة المطلوبة					
٢٠	نسبة صافي مصادرة التمويل المستقرة (%)					

	نسبة الموجودات السائلة المؤهلة					
٢١	إجمالي الموجودات السائلة ذات الجودة العالية	٥,٤٧٦,٢٦٧	٤,٧٥٠,٥٥٨	٤,٤٠٤,٤٩٢	٤,٧٠١,٨٥٤	٦,٤٢٦,٢٩١
٢٢	إجمالي المطلوبات	٤٧,٢٥٩,٧٦٢	٤٥,٧٢٠,٣٥٩	٤٥,٧٤٩,١٦٤	٤٤,٧٣٧,٣٢٩	٤٤,٣٤٥,٢٣٦
٢٣	نسبة الموجودات السائلة المؤهلة (%)	%١١,٦	%١٠,٤	%٩,٦	%١٠,٥	%١٤,٥
	نسبة السلف للمصادر المستقرة					
٢٤	إجمالي مصادر التمويل المستقرة المتاحة	٤٥,٢٦٩,٨٦٩	٤٤,٢٩٢,١٩٦	٤٣,٦٩٨,٧٨١	٤٣,٣٧٣,٥٦٩	٤٣,٣٠١,٧٣٨
٢٥	إجمالي السُلف	٣٧,٥٠٨,٨٩٢	٣٧,١٤٧,٠٧٠	٣٦,٥٧٢,٠٥٤	٣٧,٠٧٩,١٥٨	٣٤,٩٢٧,١٧٨
٢٦	نسبة السلف للمصادر المستقرة (%)	٨٢,٩	٨٣,٩	٨٣,٧	٨٥,٥	٨٠,٧

* أصبح معدل التحوّط سارياً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وعليه فإن الأعمدة للفترات السابقة تُركت فارغة.

إن استراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بالبنك مترابطة جوهرياً مع استراتيجية العمل الخاصة بالبنك أي أن تقبل المخاطر للبنك واستراتيجية العمل الخاصة به قائمة لتحقيق قيمة المساهم وتحسينها. يشكل هيكل إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات للبنك المشاركة الفعالة لمجلس الإدارة والإدارة العليا على مستويات مختلفة لتوفير وظائف الرقابة ولضمان إنشاء بيئة مناسبة لإدارة المخاطر ومساندتها. تتمثل فلسفة البنك في إدارة المخاطر بطريقة استباقية لضمان أن الأنشطة المحملة بالمخاطر تتناسب مع حجمها ومع تعقيد العمليات.

يضمن البنك العناية الواجبة الضرورية بشأن مراقبة المخاطر لضمان الامتثال المستمر لحدود المخاطر المعتمدة. يمتلك البند هيكل فعال ساري لرفع التقارير للجان المعنية وجهات الإدارة شاملة مجلس الإدارة بشأن تطوير سيولة المخاطر، وملف الائتمان، والتفاصيل المتعلقة بالقروض العاطلة من بين أمور أخرى. توضح سياسة إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الخاصة بالبنك بالتفصيل إطار حوكمة المخاطر الخاصة بالبنك. فيما يلي نظرة عامة حول إطار العمل:

إطار المخاطر	
خطوط الدفاع	يتبع البنك آلية تتكون من خطوط الدفاع الثلاثة لإدارة المخاطر: ١- الخط الأول - وحدة الأعمال المسؤولة عن مراعاة الرقابة الداخلية في هذه العمليات. ٢- إدارة المخاطر/ الامتثال: تعمل الفرق بوصفها وحدات مستقلة للمراقبة في وحدات الأعمال. ٣- التدقيق الداخلي: مراجعة الخط الأول والثاني للدفاع والتأكيد للإدارة ومجلس الإدارة.
مسؤولية مجلس الإدارة	يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية مراقبة الإدارة الفعالة لإجمالي مخاطر البنك. يوفرون الموارد البشرية، والبيئة، والممارسات، والأنظمة المطلوبة للتعامل مع تلك المخاطر مع إدراك المخاطر التي يتعرض لها البنك.
اللجان التابعة للإدارة	تغطي لجان الإدارة الخاصة في البنك المخاطر المحددة بحيث تتحمل لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولية إدارة الموجودات والمطلوبات، ومعدل الفائدة، والسيولة.
السياسات والإجراءات	يمتلك قسم إدارة المخاطر سياسات مثل إطار إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات، وسياسة مخاطر السوق، وسياسات مخاطر الائتمان، وسياسة أمن المعلومات، وسياسة المخاطر التشغيلية التي تمكن من تحديد الأدوار، والمسؤوليات، والإجراءات التشغيلية لإدارة المخاطر.
تقبل المخاطر	إن بيان تقبل المخاطر المعتمد من لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة يحدد حدود/الحدود القصوى للمخاطر على مستوى الفئات، ويمثل مستنداً شاملاً لإدارة المخاطر.
تخفيف المخاطر	
المراقبة	تُنفذ مراقبة المخاطر عن طريق وضع حدود للمخاطر ومراقبة الاستخدام لضمان الامتثال والإجراءات التصحيحية في حال الانتهاك. تُحدد الحدود لكل نوع من أنواع المخاطر ويُجرى مراقبتها على أساس يومي، وشهري، وربع سنوي، وسنوي.
رفع التقارير	يُجرى رفع التقارير بشأن محفزات المخاطر على مستوى مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي، والإدارة، ومدير القسم. يُضمن رفع التقارير من خلال المعلومات التي يُجرى مشاركتها على فترات منتظمة أو حسب الحاجة مع مجلس الإدارة ولجان الإدارة.
التخفيف	يُضمن تخفيف المخاطر من خلال محفزات الإدارة، ومحفزات تقبل المخاطر، ومؤشرات التحذير المبكر، وخطط التمويل الطارئة، والتقديرات الاستشرافية، والتدابير التصحيحية الأخرى.

تُؤسس حوكمة المخاطر الخاصة بالبنك على افتراض أن كل خط من خطوط العمل مسؤول عن مراقبة المخاطر المتأصلة في أنشطة العمل الخاصة به والمعززة بالمراقبة من قبل مجلس الإدارة ولجانه المعنية. يعمل البنك وفقاً للمتطلبات القانونية وهو ملزم بتبني سياسات حكومة الشركات السليمة والامتثال لها.

فيما يلي الهيكل التنظيمي:

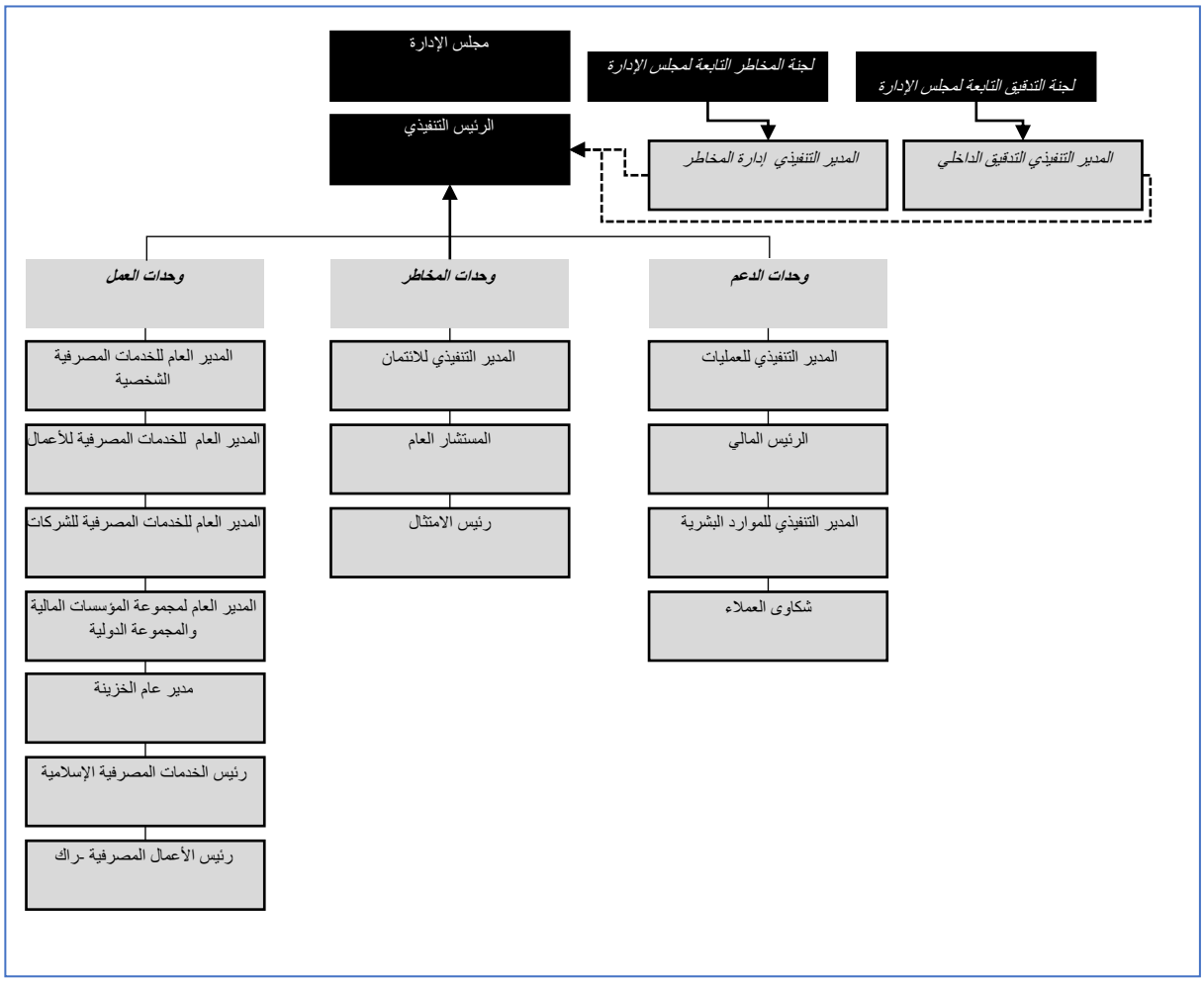

يراجع مجلس الإدارة بانتظام الأداء المالي للبنك إضافة إلى أداء المجالات الفردية. يشمل جدول أعمال مجلس الإدارة عادة:

١- الإستراتيجية وإدارة المخاطر، واتجاهات السوق وتطوراته، وفرص العمل الجديدة.
٢- تأثير التطورات في العقوبات الدولية، والامتثال، ولوائح المصرف المركزي.
٣- التحسينات في هيكل الحوكمة والممارسات.

فيما يلي لجان إدارة المخاطر الرئيسية التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأدوارها ومسؤولياتها:

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

أسس مجلس الإدارة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة لمساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بمراقبة إطار إدارة مخاطر البنك وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بمخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية، والرقابة الداخلية، ومخاطر أمن المعلومات بما في ذلك السياسات والممارسات المهمة المستخدمة في إدارة هذه المخاطر.

تتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مراقبة اللجنتين التاليتين التابعتين للإدارة:

- لجنة الموجودات والمطلوبات
- لجنة مخاطر الإدارة

أ- تتحمل **لجنة الموجودات والمطلوبات** مسؤولية ما يلي:

- مراجعة استراتيجيات إدارة الموجودات والمطلوبات، وسياساتها، وإجراءاتها فيما يتعلق بمخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السيولة، وإدارة رأس المال. تتولى لجنة الموجودات والمطلوبات أيضاً مراقبة محفظة الاستثمار الخاص بالبنك.
- مراجعة التقارير بشأن السيولة، ومخاطر سعر الفائدة وإدارة رأس المال، وضمان الالتزام بالحدود، والسياسات، والمتطلبات التنظيمية المعمول بها.
- إدارة الميزانية العمومية بكفاءة مع أخذ نظرة استشرافية للتغييرات في الإجراءات الاقتصادية والتنظيمية والتنافسية.
- مراجعة استراتيجية تسعير الموجودات والودائع للسوق.
- إدارة مخاطر السيولة في البنك.

ب- إن **لجنة مخاطر الإدارة** ورئيسها لديهما دوراً فعالاً في تحديد الأنشطة المحملة بالمخاطر الخاصة بالبنك عن طريق إيضاح فلسفة مخاطر البنك، وأولوياتها. كما أن دورها يتضمن ما يلي:

- مراجعة استراتيجيات إدارة المخاطر إضافة إلى استراتيجيات تحمل المخاطر وتقبلها الخاصة بالبنك، وتقديم التوصيات بشأنها.
- مراقبة تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر.
- مراجعة ملاءمة إطار إدارة المخاطر والسياسات المتبعة في تحديد المخاطر، وقياسها، ومراقبتها، وضبطها، وتقييمها، ومراجعة الحد الذي يُجرى بموجبه تفعيلها على نحو فعال.
- ضمان سريان الموارد والأنظمة المناسبة للبنية التحتية لإدارة المخاطر.
- مراجعة متانة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وتقديم التوصيات للحصول على موافقة مجلس الإدارة.
- مراجعة التقارير الدورية بشأن التعرض للمخاطر وأنشطة إدارة المخاطر.

لجنة الامتثال والحوكمة والشؤون القانونية التابعة لمجلس الإدارة

أسس مجلس الإدارة لجنة الامتثال والحوكمة والشؤون القانونية التابعة له لمساعدته. يتمثل الغرض من اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بمراقبة إطار امتثال البنك وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال، والعقوبات، والامتثال التنظيمي، والامتثال للشريعة الإسلامية، وحماية المستهلك، وحوكمة الشركات، والشؤون القانونية بما في ذلك الموافقة على السياسات المتعلقة بتلك المجالات.

تتولى لجنة الامتثال والحوكمة والشؤون القانونية التابعة لمجلس الإدارة مراقبة لجنة الامتثال والحوكمة والشؤون القانونية التابعة للإدارة.

تتحمل **لجنة الامتثال والحوكمة والشؤون القانونية التابعة للإدارة** مسؤولية ما يلي:

- مسؤولية تنفيذ ثقافة الامتثال الفعالة والضوابط الداخلية في البنك.
- مراقبة أن مخاطر امتثال البنك وضمان أنها بمستوى مقبول حسب تقبل المخاطر وأن مخاطر البنك لا تتجاوز ذلك المستوى.
- الإشراف على إطار إدارة الامتثال الخاصة بالبنك وتقييم فعالية إطار العمل وآلياته وضمان الامتثال لمتطلبات مكافحة غسيل الأموال، والعقوبات ومتطلبات الامتثال التنظيمية التي يحددها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والهيئات التنظيمية الأخرى.
- مراجعة التنفيذ الفعال للوائح ومعايير حماية المستهلك وإدارتها باستمرار حسب ما يحدده مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي من حين لآخر.
- تقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المسائل المتعلقة بالامتثال (شاملة الامتثال للشريعة الإسلامية)، وحوكمة الشركات، والمجالات القانونية.

- مراجعة أنشطة التعهيد الخاصة بالبنك، وتقديم التقارير لمجلس الإدارة بشأنها بانتظام، وإبلاغ مجلس الإدارة على الفور بأي تغييرات ملحوظة في حجم مخاطر التعهيد.
- مراجعة التقارير الدورية المتسلمة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، واللجنة الشرعية، والمدققين الشرعيين، وأي جهات تنظيمية أخرى، والموافقة على ردود الإدارة المقدمة بشأن تلك التقارير.
- الموافقة على السياسات واستثناءاتها المتعلقة بالامتثال، والامتثال للشريعة الإسلامية، وحوكمة الشركات، والمجالات القانونية.

الهيكل الوظيفي لإدارة المخاطر

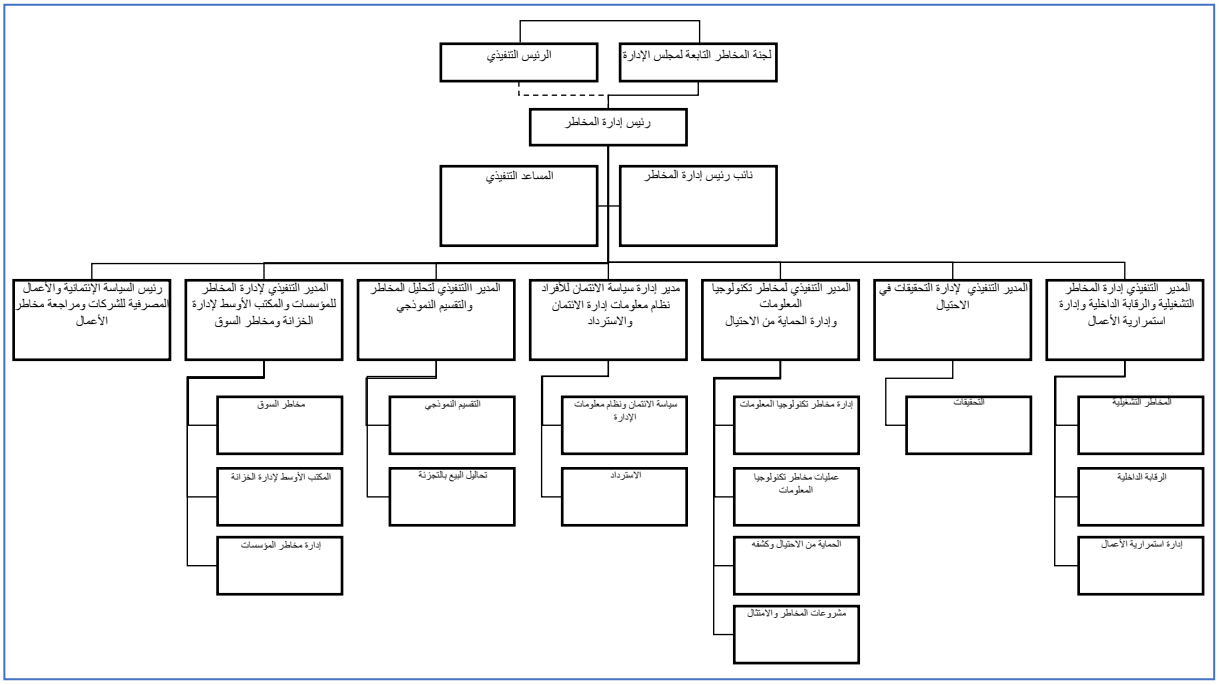

تقبل المخاطر

يمثل إطار تقبل المخاطر إيضاحاً للمستوى الشامل للمخاطر الذي يرغب البنك في قبوله أو رفضه ونوعها. يساعد الإطار الواضح لتقبل المخاطر البنك في فهم القدرة على تحمل المخاطر، وحدود المخاطر، ومحفزات المخاطر في تنفيذ عمله. يساعد الإطار السليم لتقبل المخاطر في بناء ثقافة قوية تحذر العمل قبل اتخاذ أي مخاطرة مفرطة.

يعمل هذا الإطار بوصفه رابطاً محورياً بين رؤية مجلس الإدارة والإدارات فيما يتعلق بمخاطر البنوك، والتصرف الفردي لوحدات العمل التي تضمن أن ملف المخاطر الشامل للبنك يقع ضمن المؤشرات التي يحددها الإطار.

يُجرى تداول حدود وسياسات تقبل المخاطر وتحملها فيما يتعلق بتحديد المخاطر، وقياسها، ومراقبتها، وضبطها -على نحو واضح- لجميع المجموعات الوظيفية/ مجموعات العمل في البنك لضمان أن المخاطر المتحملة تتماشى مع توقعات المساهمين، والخطة الإستراتيجية للبنك، والمتطلبات التنظيمية. يتمثل الغرض من التداول الفعال ضمان أن ثقافة المخاطر مفهومة في جميع أقسام البنك.

يتضمن النهج تطوير المعلومات ونشرها من خلال القنوات المتعددة مثل: السياسات، وإطارات العمل، والتوجيهات، والإجراءات التشغيلية، والمعايير والتدريب الداخلي.

الغرض

يقر مجلس إدارة البنك بأهمية تحديد المخاطر في البنك، وقياسها، ومراقبتها. يحدد مجلس الإدارة الحدود القصوى للمخاطر المتعددة ومؤشراتها التي يحتاج البنك للعمل من خلالها. تُحدد الحدود القصوى للمخاطر تلك بناءً على تقبل البنك لتحمل المخاطر. لتحديد عوامل الحدود القصوى للمخاطر مثل: حجم البنوك فإن تعقيد المنتجات، والسلوك التاريخي، وميزانيات العمل تؤخذ في الاعتبار. تؤخذ الأهداف التالية في الاعتبار لتحديد إطار تقبل المخاطر.

- تحقيق أهداف العمل.

- تلبية توقعات المساهمين المتعلقة بالعائد.
- ضمان الامتثال للقواعد واللوائح المعمول بها.
- إدارة المخاطر ضمن المستوى المقبول.

الحدود القصوى للمخاطر

لتحديد الحدود القصوى للمخاطر المالية وغير المالية يُجرى تحليل الفئات إلى مكونات إضافية للمخاطر مثل: مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة، والاستراتيجيات، والامتثال، والشؤون القانونية. لقياس المخاطر لكل مكون من مكوناتها يُجرى تحديد الحدود القصوى لها. يُجرى مشاركة الاستخدام لمحفزات المخاطر المتعددة إضافة إلى حالتها مع الإدارة ولجان المخاطر التابعة لمجلس الإدارة على أساس دوري.

اختبار التحمل

يمثل اختبار التحمل أداة مهمة لإدارة المخاطر التي تستخدمها البنوك بوصفها جزءاً من إدارة المخاطر الداخلية لديه. يحذر اختبار التحمل إدارة البنك من أي نتائج غير متوقعة وعكسية متعلقة بالعديد من المخاطر، ويقدم مؤشراً بمقدار رأس المال الذي قد يكون لازماً لاستيعاب الخسائر في حال حدوث صدمات كبيرة. كما أن اختبار التحمل يمثل أداة إضافية لنهج إدارة المخاطر وتدابيرها الأخرى. يلعب دوراً مهماً على وجه الخصوص فيما يلي:

- تقديم تقييمات استشرافية للمخاطر،
- والتغلب على قيود النماذج والبيانات التاريخية،
- ودعم التواصل الداخلي والخارجي،
- ووضع إجراءات تخطيط رأس المال والسيولة،
- والإبلاغ عن وضع تحمل المخاطر للبنوك،
- وتسهيل تطوير خطط تخفيف المخاطر أو الخطط الطارئة ضمن نطاق من الظروف المشددة.

تعد مشاركة مجلس الإدارة والإدارة العليا أمراً حاسماً لضمان الاستخدام المناسب لاختبار التحمل في التخطيط لحوكمة مخاطر البنوك ورأس المال. يشمل هذا أهداف اختبار التحمل، وسيناريوهات التعريف، ومناقشة نتائج اختبارات التحمل، وتقييم الإجراءات المحتملة، واتخاذ القرارات.

عناصر اختبار التحمل

فيما يلي تفاصيل العناصر المختلفة المستخدمة لإجراء اختبار التحمل للمخاطر العديدة بناءً على ملف المخاطر الخاص بالبنك:

١- مخاطر الائتمان

بناءً على توجيهات اختبار التحمل للاقتصاد الكلي الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

٢- **مخاطر السوق ومخاطر العملة - مزيج من** السيناريوهات المتعددة للتحمل التي تشمل السيناريوهات التنظيمية المحددة والسيناريوهات الداخلية للبنك.

٣- **مخاطر سعر الفائدة في الدفاتر المصرفية**

يُجرى التعامل مع صافي دخل الفوائد والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية إضافة إلى صدمات نقطة الأساس المتعددة.

٤- **المخاطر المتعلقة بالدول**

تأثير تخفيض التصنيف على تعرض الدولة للمخاطر بناءً على التصنيف الحالي والتوقعات.

٥- **مخاطر السيولة**

ثلاثة سيناريوهات تشمل مستوى تحمل البنك، والتحمل على مستوى السوق، والتحمل المدمج.

٦- **اختبار التحمل للاقتصادي الكلي**

يُجرى البنك اختبار التحمل على العديد من المخاطر باستخدام بيانات الاقتصاد الكلي التي يحددها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بموجب الخط الأساس والسيناريوهات العكسية وقياس التأثير على كفاية رأس المال.

يتبنى البنك نهج اختبار التحمل المتكامل الذي يُجرى فيه ترابط أنواع مختلفة من الأحداث المشددة، ويُجرى النظر بها بالتضامن لمعرفة تأثيرها على الشؤون المالية والمعدلات التنظيمية الرئيسية. تعرض نتائج ممارسة اختبار التحمل على الإدارة العليا ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

	المبلغ بالألف درهم إماراتي	أ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	ب الموجودات المرجحة بالمخاطر ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	ج متطلبات الحد الأدنى من رأس المال ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
١	مخاطر الائتمان (باستثناء مخاطر الائتمان للطرف المقابل)	٤٣,٣٩٣,٦٤٧	٤٢,٩٧٧,٣٨٩	٤,٥٥٦,٣٣٣
٢	منها: النهج الموحد	٤٣,٣٩٣,٦٤٧	٤٢,٩٧٧,٣٨٩	٤,٥٥٦,٣٣٣
٣	منها: النهج القائم على التصنيفات الداخلية الأولية			
٤	منها: نهج الشق الإشرافي			
٥	منها: النهج القائم على التصنيفات الداخلية المتقدمة			
٦	مخاطر الائتمان للطرف المقابل	٢٦٥,٠٧٤	-	٢٧,٨٣٣
٧	منها: النهج الموحد لمخاطر ائتمان الطرف المقابل	٢٦٥,٠٧٤	-	٢٧,٨٣٣
٨	منها: طريقة النموذج الداخلي			
٩	منها: مخاطر الائتمان الأخرى للطرف المقابل			
١٠	تسوية تقييم الائتمان			
١١	أوضاع حقوق الملكية بموجب نهج وزن المخاطر البسيطة			
١٢	استثمارات حقوق الملكية في الأموال - نهج البحث	-	-	-
١٣	استثمارات حقوق الملكية في الأموال - النهج القائم على التفويض	-	-	-
١٤	استثمارات حقوق الملكية في الأموال - النهج بأثر رجعي	-	-	-
١٥	مخاطر التسوية	-	-	-
١٦	حالات التعرض الخاصة بالتوريق في الدفاتر المصرفية	-	-	-
١٧	منها: النهج القائم على التصنيفات الداخلية للتوريق	-	-	-
١٨	منها: النهج القائم على التصنيفات الخارجية للتوريق	-	-	-
١٩	منها: النهج الموحد للتوريق	-	-	-
٢٠	مخاطر السوق	٢,١٨٦,١٥١	٢,٥٣٦,٠٠٩	٢٢٩,٥٤٦
٢١	منها: النهج الموحد	٢,١٨٦,١٥١	٢,٥٣٦,٠٠٩	٢٢٩,٥٤٦
٢٢	منها: نهج النماذج الداخلية	-	-	-
٢٣	المخاطر التشغيلية	٣,٦٧٨,٤٤٩	٣,٣٤١,٥٥٢	٣٨٦,٢٣٧
٢٤	تمثل المبالغ المبينة أدناه الحدود القصوى للخصم (مع مراعاة وزن المخاطر بنسبة ٢٥٠%)	-	-	-
٢٥	الحد الأدنى للتسويات	-	-	-
٢٦	**الإجمالي**	٤٩,٥٢٣,٣٢١	٤٨,٨٥٤,٩٥٠	٥,١٩٩,٩٤٩

٣- الروابط بين القوائم المالية وحالات التعرض التنظيمية

المبلغ بالألف درهم إماراتي	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز
	القيم الدفترية حسب ما هو معلن في القوائم المالية المنشورة	القيم الدفترية بموجب نطاق الدمج التنظيمي	إطار التعرض لمخاطر الائتمان	إطار التعرض لمخاطر الائتمان للطرف المقابل	القيم الدفترية للبنود: إطار التعرض للتوريق	إطار التعرض لمخاطر السوق	عدم التعرض لمتطلبات رأس المال أو التعرض للخصم من رأس المال
الموجودات							
النقدية والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٣,٨٩٤,٠٦٨	٣,٨٩٤,٠٤٤	٣,٨٩٤,٠٤٤	-	-	-	-
صافي المستحقات من البنوك الأخرى	٨,٤٢٨,٨٥٤	٨,٢٤٦,٨١٤	٨,٢٤٦,٨١٤	-	-	-	-
ضمانات الاستثمار المقاسة بالقيمة العادلة	٤,٨٩٨,٨٦٧	٤,٧٨٦,٣٣١	٤,٧٨٦,٣٣١	-	-	٢٣٦,٨٧٦	-
ضمانات الاستثمار المقاسة بالتكلفة المطفأة	٤,٥٦٧,٠٥٦	٤,٨٨٤,٣٠٠	٤,٨٨٤,٣٠٠	-	-	-	-
صافي القروض والسلف	٣٢,٢٨٣,٥٦٠	٣٢,٣١٦,٦١٧	٣٢,٣١٦,٦١٧	-	-	-	-
صافي أصول ومقبوضات عقود التأمين	٣٦٢,٤٩١	-	-	-	-	-	-
قبول العميل	٦٧,٥٦٨	٦٧,٥٦٨	٦٧,٥٦٨	-	-	-	-
أصول أخرى	٨٠٦,١٦٥	٨٠٤,١٣٤	٨٠٤,١٣٤	-	-	-	-
الممتلكات والمعدات	٦٩٤,٢٦٧	٦٨٥,٧٠٢	٦٨٥,٧٠٢	-	-	-	-
الموجودات المؤجرة للاستخدام	١٣٤,٤٢٤	١٣٤,٤٢٤	١٣٤,٤٢٤	-	-	-	-
الشهرة	١٦٦,٣٨٦	-	-	-	-	-	-
	٥٦,٣٠٣,٧٠٦	**٥٥,٨١٩,٩٣٤**	**٥٥,٨١٩,٩٣٤**	-	-	**٢٣٦,٨٧٦**	-
المطلوبات							
المستحقات للبنوك الأخرى	٣,١٧٤,٢٢٣	٣,١٧٤,٢٢٣		-	-	-	٣,١٧٤,٢٢٣
الودائع من العملاء	٣٧,٦٤٧,٠٨٨	٣٧,٧٢٤,٠١٨		-	-	-	٣٧,٧٢٤,٠١٨
قبول العميل	٦٧,٥٦٨	٦٧,٥٦٨		-	-	-	٦٧,٥٦٨
سندات الدين الصادرة والقروض الأخرى طويلة الأجل	٥,٢٧٤,٣٢٦	٥,٢٧٤,٣٢٦		-	-	-	٥,٢٧٤,٣٢٦
مطلوبات ومستحقات عقود التأمين	٤٧٧,٨٤٧	-		-	-	-	-
المطلوبات الأخرى	١,١٥٠,٢١٢	١,١٠٥,٣٦٦		-	-	-	١,١٠٥,٣٦٦
مطلوبات الإيجار	١٣٠,٦٠٠	١٣٠,٦٠٠		-	-	-	١٣٠,٦٠٠
إجمالي المطلوبات	**٤٧,٩٢١,٨٦٤**	**٤٧,٤٧٦,١٠١**		-	-	-	**٤٧,٤٧٦,١٠١**

يُجرى الإبلاغ عن السندات الاستثمارية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ضمن مخاطر الائتمان بوصفها جزءاً من فئة المخاطر المرجحة بنسبة ٥٠%، وتخضع أيضاً لمخاطر السوق، وعليه تظهر في العمودين (ج) و(و).

	المبلغ بالألف درهم إماراتي	أ	ب	ج	د	هـ
					البنود الخاضعة لما يلي:	
		الإجمالي	إطار مخاطر الائتمان	إطار التوريق	إطار مخاطر الائتمان للطرف المقابل	إطار مخاطر السوق
١	مبلغ القيمة الدفترية للأصول بموجب نطاق الدمج التنظيمي (حسب النموذج LI١)	٥٥,٨١٩,٩٣٤	٥٥,٨١٩,٩٣٤	-	-	٢٣٦,٨٧٦
٢	مبلغ القيمة الدفترية للمطلوبات بموجب نطاق الدمج التنظيمي (حسب النموذج LI١)	-	-	-	-	-
٣	**إجمالي صافي المبلغ بموجب النطاق التنظيمي للدمج**	**٥٥,٨١٩,٩٣٤**	**٥٥,٨١٩,٩٣٤**	-	-	**٢٣٦,٨٧٦**
٤	المبالغ من خارج الميزانية العمومية	١٤,١١١,١٥٤	١٤,١١١,١٥٤	-	٥٩٠,٤٤٥	-
٥	*الاختلافات في التقييمات*	-	-	-	-	-
٦	*الاختلافات الناتجة عن قواعد التصفية المختلفة بخلاف تلك المدرجة بالفعل في الصف رقم ٢*	-	-	-	-	-
٧	*الاختلافات الناتجة عن دمج المخصصات*	١,١٣٦,٢٠٢	١,١٣٦,٢٠٢	-	-	-
٨	*الاختلافات الناتجة عن التقييمات الاحترازية*	-	-	-	-	-
٩	**مبالغ التعرض المنظورة للأغراض التنظيمية**	**٧١,٠٦٧,٢٩٠**	**٧١,٠٦٧,٢٩٠**	-	**٥٩٠,٤٤٥**	**٢٣٦,٨٧٦**

في حين أنه يُجرى رفع التقارير المالية على مستوى مدمج شاملة جميع الشركات التابعة للبنك، يلزم نطاق الدمج التنظيمي فصل شركات التأمين التابعة وفي حالتنا هي شركة رأس الخيمة الوطنية للتأمين. هذا هو السبب الوحيد للفرق بين القيم الدفترية حسب ما هو معلن في القوائم المالية المنشورة والقيم الدفترية بموجب نطاق الدمج التنظيمي.
القيم الدفترية للأصول بموجب نطاق الدمج التنظيمي مقصورة على المنتجات المدرجة في الميزانية العمومية، وهي أيضاً صافية من جميع المخصصات والفائدة/ الرسوم المعلقة. للوصول لصافي مبلغ التعرض المنظور للأغراض التنظيمية، جرى إضافة المبالغ من خارج الميزانية العمومية والمخصصات غير المحددة.
يستخدم البنك منهجيات التقييم الحكيمة أدناه للتقييمات لجميع مراكز التداول والمتعلقة بالدفاتر المصرفية:

التقييم حسب سعر السوق

يمثل التقييم حسب سعر السوق التقييم اليومي للمراكز/ التعرض بأسعار الإغلاق المتاحة بالفعل التي يُجرى الحصول عليها على نحو مستقل. تشمل تلك الأسعار أسعار الصرف، وعروض الأسعار من وسطاء مستقلين ومعروفين، وعروض الأسعار من الأنظمة المستقلة والمعروفة التي تقدم معلومات السوق.

عروض الأسعار للطرف المقابل

يحصل البنك على تقييمات الطرف المقابل لبعض المنتجات المهيكلة مثل: الإشعارات المرتبطة بالائتمان، ومبادلة مجموع العائد، وصناديق التحوط التي لم يُجرى ذكر سعرها في السوق.

التقييم حسب النموذج

يسري التقييم حسب النموذج فقط في حال كانت التقييمات حسب سعر السوق وعروض أسعار الطرف المقابل غير متاحة أو إذا كانت لا تعكس أحوال السوق الحالية.
ينتفع البنك من مزودي البيانات مثل: رويترز وبلومبرج لمجموعات الأسعار المستقلة للعديد من فئات الموجودات مثل: السعر الآني لعملة سعر الصرف والأسعار الآجلة، وأسعار الفائدة، وأسعار السلع، وأسعار السندات، وأسعار حقوق الملكية وخلافه.
يستخدم البنك نظام الخزانة لتقييم معظم المنتجات ونماذج التقييم الخاصة ببلومبرج لبعض المنتجات المشتقة.
وحالياً، لا يقوم البنك بأي تعديلات في التقييمات. إن الإجراءات المفصلة لنهج التقييمات السارية على فئات الموجودات المتعددة موثقة في سياسة مخاطر السوق الخاصة بالبنك المعتمدة من مجلس الإدارة ومستند التقييم. كما أن السياسة تحدد منهجية الشلال للتقييمات الخاصة بمراكز دفاتر التداول والخاصة بالدفاتر المصرفية باستخدام التقييم حسب سعر السوق -إذا كان متاحاً- والتقييم حسب النموذج أو عروض أسعار الطرف المقابل.
جرى فصل شركة رأس الخيمة الوطنية للتأمين، وهي إحدى شركات التأمين التابعة للبنك لأغراض رفع التقارير التنظيمية. والقيمة الدفترية للاستثمار في شركة التأمين التابعة يُجرى ترجيحها بالمخاطر بنسبة ٢٥٠% بما يتماشى مع معايير كفاية رأس المال.

٤ - تكوين رأس المال

	المبالغ بالألف درهم إماراتي	أ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	ب الموارد بناءً على أرقام المراجع/ خطابات الميزانية العمومية بموجب النطاق التنظيمي للدمج
	رأس المال للشريحة الأولى من حقوق الملكية العادية: السندات والاحتياطات		
١	حصص رأس المال العادية المؤهلة والصادرة مباشرة (والمعادلة للشركات غير المساهمة) إضافة إلى فائض الحصص ذي الصلة	١,٦٧٦,٢٤٥	أسهم رأس المال
٢	الأرباح المحتجزة	٢,٢٠٨,١٤٦	
٣	مصادر الدخل الشامل الأخرى المتراكمة (والاحتياطات الأخرى)	٤,٠٠٤,٧٦١	
٤	*رأس المال الصادر مباشرة مع مراعاة الإلغاء التدريجي من الشريحة الأولى من حقوق الملكية العادية (تسري فقط على الشركات غير المساهمة)*	-	
٥	حصص رأس المال العادية الصادرة من الغير (المبلغ المسموح به في الشريحة الأولى من حقوق الملكية العادية للمجموعة)	-	
٦	**الشريحة الأولى من حقوق الملكية العادية قبل الخصومات التنظيمية**	٧,٨٨٩,١٥٢	
	التسويات التنظيمية لرأس المال للشريحة الأولى من حقوق الملكية العادية		
٧	تسويات التقييم الحكيم	-	
٨	الشهرة (صافي المطلوبات المتعلقة بالضريبة)	-	
٩	الموجودات غير الملموسة الأخرى شاملة حقوق إدارة الرهن العقاري (صافي المطلوبات المتعلقة بالضريبة)	-	
١٠	الموجودات الضريبية المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء تلك الناشئة عن الفروقات المؤقتة (صافي المطلوبات المتعلقة بالضريبة)	-	
١١	احتياطي تحوط التدفقات النقدية	-	
١٢	مكاسب التوريق على المبيعات	-	
١٣	الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بناءً على المطلوبات بالقيمة العادلة	-	
١٤	صندوق المعاشات بمزايا محددة صافي الموجودات	-	
١٥	الاستثمارات في الأسهم الخاصة (إذا لم يُجرى خصمها بالفعل من رأس المال المدفوع بالميزانية العمومية المعلنة)	-	
١٦	المساهمات المتقاطعة العكسية في الشريحة الأولى لحقوق الملكية العادية، والشريحة الأولى الإضافية والشريحة الثانية		
١٧	الاستثمارات في رأسمال الكيانات البنكية، والمالية، والتأمينية التي تقع خارج نطاق الدمج التنظيمي بحيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠% من حصص رأس المال الصادرة (مبلغ يتجاوز الحد الأقصى بنسبة ١٠%)	-	
١٨	الاستثمارات المهمة في الأسهم العادية للكيانات البنكية، والمالية، والتأمينية التي تقع خارج نطاق الدمج التنظيمي (مبلغ يتجاوز الحد الأقصى بنسبة ١٠%)	-	
١٩	الموجودات الضريبية المؤجلة الناشئة عن الفروق المؤقتة (مبلغ يتجاوز الحد الأقصى بنسبة ١٠%، صافي المطلوبات المتعلقة بالضريبة)	-	
٢٠	مبلغ يتجاوز الحد الأقصى بنسبة ١٥%	-	
٢١	منه: الاستثمارات المهمة في الأسهم العادية للكيانات المالية	-	
٢٢	منها: الموجودات الضريبية المؤجلة الناشئة عن الفروق المؤقتة	-	
٢٣	التسويات التنظيمية المحددة والخاصة بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	-	
٢٤	**إجمالي التسويات التنظيمية للشريحة الأولى من حقوق الملكية العادية**	-	
٢٥	**الشريحة الأولى من حقوق الملكية العادية**	٧,٨٨٩,١٥٢	
	رأسمال الشريحة الأولى الإضافية: السندات		
٢٦	سندات الشريحة الأولى الإضافية المؤهلة والصادرة مباشرة إضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	-	
٢٧	منها: تلك المصنفة بوصفها حقوق ملكية بموجب المعايير المحاسبية المعمول بها	-	
٢٨	منها: تلك المصنفة بوصفها مطلوبات بموجب المعايير المحاسبية المعمول بها	-	
٢٩	*سندات رأس المال الصادرة مباشرة مع مراعاة الإلغاء التدريجي من الشريحة الأولى الإضافية*	-	
٣٠	سندات الشريحة الأولى الإضافية (وسندات الشريحة الأولى لحقوق الملكية العادية غير المدرجة في الصف رقم ٥) الصادرة عن الشركات التابعة والمملوكة من الغير (المبلغ المسموح به في الشريحة الأولى الإضافية)	-	
٣١	*منها: السندات الصادرة عن الشركات التابعة مع مراعاة الإلغاء التدريجي*	-	
٣٢	**رأس المال الشريحة الأولى الإضافية قبل التسويات التنظيمية**	-	
	رأس المال الشريحة الأولى الإضافية: التسويات التنظيمية		
٣٣	سندات الاستثمارات في الشريحة الأولى الإضافية الخاصة	-	
٣٤	الاستثمارات في رأسمال الكيانات البنكية، والمالية، والتأمينية التي تقع خارج نطاق الدمج التنظيمي	-	
٣٥	الاستثمارات المهمة في الأسهم العادية للكيانات البنكية، والمالية، والتأمينية التي تقع خارج نطاق الدمج التنظيمي	-	
٣٦	التسويات التنظيمية المحددة والخاصة بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	-	
٣٧	إجمالي التسويات التنظيمية لرأسمال الشريحة الأولى الإضافية	-	
٣٨	**رأسمال الشريحة الأولى الإضافية**	-	
٣٩	**رأسمال الشريحة الأولى (الشريحة الأولى = الشريحة الأولى من حقوق الملكية العادية + الشريحة الأولى الإضافية)**	٧,٨٨٩,١٥٢	
	رأسمال الشريحة الثانية: السندات والمخصصات		
٤٠	سندات الشريحة الثانية المؤهلة والصادرة مباشرة إضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة		
٤١	*سندات رأس المال الصادرة مباشرة مع مراعاة الإلغاء التدريجي من الشريحة الثانية*		
٤٢	سندات الشريحة الثانية (وسندات الشريحة الأولى لحقوق الملكية العادية والشريحة الأولى الإضافية غير		

	المدرجة في الصف رقم ٥ أو ٣٠) الصادرة عن الشركات التابعة والمملوكة من الغير (المبلغ المسموح به في الشريحة الثانية للمجموعة)	
٤٣	*منها: السندات الصادرة عن الشركات التابعة مع مراعاة الإلغاء التدريجي*	
٤٤	المخصصات	٥٤٥,٧٣٤
٤٥	**رأس المال الشريحة الثانية قبل التسويات التنظيمية**	**٥٤٥,٧٣٤**
	رأس المال الشريحة الثانية: التسويات التنظيمية	
٤٦	سندات الاستثمارات في الشريحة الثانية الخاصة	
٤٧	الاستثمارات في رأسمال الكيانات المالية، والتأمينية التي تقع خارج نطاق الدمج التنظيمي بحيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠% من حصص رأس المال العادية الصادرة للكيان (مبلغ يتجاوز الحد الأقصى بنسبة ١٠%)	
٤٨	الاستثمارات المهمة في رأسمال الكيانات المالية، والتأمينية التي تقع خارج نطاق الدمج التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)	
٤٩	التسويات التنظيمية المحددة والخاصة بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	
٥٠	**إجمالي التسويات التنظيمية لرأس المال الشريحة الثانية**	
٥١	**رأس المال الشريحة الثانية**	**٥٤٥,٧٣٤**
٥٢	**إجمالي الرأسمال التنظيمي (إجمالي رأس المال= الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)**	**٨,٤٣٤,٨٨٦**
٥٣	**إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر**	**٤٩,٥٢٣,٣٢١**
	معدلات ومصدات رأس المال	
٥٤	**الشريحة الأولى من حقوق الملكية العادية (تمثل نسبة من الموجودات المرجحة بالمخاطر)**	**%١٥,٩**
٥٥	**الشريحة الأولى (تمثل نسبة من الموجودات المرجحة بالمخاطر)**	**%١٥,٩**
٥٦	**إجمالي رأس المال (تمثل نسبة من الموجودات المرجحة بالمخاطر)**	**%١٧,٠**
٥٧	**متطلبات المصدات الخاصة بالمؤسسة (مصد حماية رأس المال إضافة إلى متطلبات مصد التقلبات الدورية ومتطلبات استيعاب خسارة أعلى المعلنة بنسبة الموجودات المرجحة بالمخاطر)**	**%٢,٥**
٥٨	**منها: متطلبات مصد حماية رأس المال**	**%٢,٥**
٥٩	**منها: متطلبات مصد التقلبات الدورية الخاصة للبنك**	**%٠,٠**
٦٠	**منها: متطلبات استيعاب خسارة أعلى (مثال: البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية)**	**%٠,٠**
٦١	**الشريحة الأولى من حقوق الملكية العادية (تمثل نسبة الموجودات المرجحة بالمخاطر) المتاحة بعد الوفاء بالحد الأدنى لمتطلبات رأسمال البنك**	٦,٥
	متطلبات الحد الأدنى من رأس المال الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	
٦٢	معدل الحد الأدنى من الشريحة الأولى لحقوق الملكية العادية	%٧,٠
٦٣	معدل الحد الأدنى للشريحة الأولى	%٨,٥
٦٤	إجمالي معدل الحد الأدنى لرأس المال	%١٠,٥
	تمثل المبالغ المبينة أدناه الحدود القصوى للخصم (قبل الترجيح بالمخاطر)	
٦٥	الاستثمارات غير المهمة في رأس المال والمطلوبات الأخرى للقدرة الكلية لاستيعاب الخسائر للكيانات المالية الأخرى	
٦٦	الاستثمارات المهمة في حقوق الملكية العادية للكيانات المالية	٣١٧,٢٤٤
٦٧	حقوق إدارة الرهن العقاري (صافي المطلوبات المتعلقة بالضريبة)	
٦٨	الموجودات الضريبية المؤجلة الناشئة عن الفروق المؤقتة (صافي المطلوبات المتعلقة بالضريبة)	
	الأسقف المعمول بها لإدراج المخصصات في الشريحة الثانية	
٦٩	المخصصات المؤهلة للإدراج في الشريحة الثانية فيما يتعلق بحالات التعرض مع مراعاة النهج الموحد (قبل تطبيق السقف)	٦٥٤,٨٨١
٧٠	السقف على إدراج المخصصات في الشريحة الثانية بموجب النهج الموحد	٥٤٥,٧٣٤
٧١	المخصصات المؤهلة للإدراج في الشريحة الثانية فيما يتعلق بحالات التعرض مع مراعاة النهج القائم على التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق السقف)	
٧٢	السقف لإدراج المخصصات في الشريحة الثاني بموجب النهج القائم على التصنيفات الداخلية	
	سندات رأس المال مع مراعاة ترتيبات الإلغاء التدريجي (سارية فقط بين ١ يناير ٢٠١٨ و ١ يناير ٢٠٢٢)	
٧٣	السقف الحالي على الشريحة الأولى لحقوق الملكية العادية مع مراعاة ترتيبات الإلغاء التدريجي	
٧٤	المبلغ المستثنى مع الشريحة الأولى لحقوق الملكية العادية بسبب السقف (الفائض على السقف بعد عمليات الاسترداد والاستحقاق)	
٧٥	السقف الحالي على سندات الشريحة الأولى الإضافية مع مراعاة ترتيبات الإلغاء التدريجي	
٧٦	المبلغ المستثنى من الشريحة الأولى الإضافية بسبب السقف (الفائض بعد عمليات الاسترداد والاستحقاق)	
٧٧	السقف الحالي على سندات الشريحة الثانية مع مراعاة ترتيبات الإلغاء التدريجي	
٧٨	المبلغ المستثنى من الشريحة الثانية بسبب السقف (الفائض بعد عمليات الاسترداد والاستحقاق)	

المبلغ بالألف درهم إماراتي	أ الميزانية العمومية حسب القوائم المالية المنشورة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	ب بموجب النطاق التنظيمي للدمج في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	ج المرجع*
الموجودات			
النقدية والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٣,٨٩٤,٠٦٨	٣,٨٩٤,٠٤٤	
صافي المستحقات من البنوك الأخرى	٨,٤٢٨,٨٥٤	٨,٢٤٦,٨١٤	
ضمانات الاستثمار المقاسة بالقيمة العادلة	٤,٨٩٨,٨٦٧	٤,٧٨٦,٣٣١	
ضمانات الاستثمار المقاسة بالتكلفة المطفأة	٤,٥٦٧,٠٥٦	٤,٨٨٤,٣٠٠	
صافي القروض والسلف	٣٢,٢٨٣,٥٦٠	٣٢,٣١٦,٦١٧	
صافي أصول ومقبوضات عقود التأمين	٣٦٢,٤٩١	-	
قبول العميل	٦٧,٥٦٨	٦٧,٥٦٨	
أصول أخرى	٨٠٦,١٦٥	٨٠٤,١٣٤	
الممتلكات والمعدات	٦٩٤,٢٦٧	٦٨٥,٧٠٢	
الموجودات المؤجرة للاستخدام	١٣٤,٤٢٤	١٣٤,٤٢٤	
الشهرة	١٦٦,٣٨٦	-	
إجمالي الموجودات	**٥٦,٣٠٣,٧٠٦**	**٥٥,٨١٩,٩٣٤**	
المطلوبات			
المستحقات للبنوك الأخرى	٣,١٧٤,٢٢٣	٣,١٧٤,٢٢٣	
الودائع من العملاء	٣٧,٦٤٧,٠٨٨	٣٧,٧٢٤,٠١٨	
قبول العميل	٦٧,٥٦٨	٦٧,٥٦٨	
سندات الدين الصادرة والقروض الأخرى طويلة الأجل	٥,٢٧٤,٣٢٦	٥,٢٧٤,٣٢٦	
مطلوبات ومستحقات عقود التأمين	٤٧٧,٨٤٧	-	
المطلوبات الأخرى	١,١٥٠,٢١٢	١,١٠٥,٣٦٦	
مطلوبات الإيجار	١٣٠,٦٠٠	١٣٠,٦٠٠	
إجمالي المطلوبات	**٤٧,٩٢١,٨٦٤**	**٤٧,٤٧٦,١٠١**	
حقوق الملكية للمساهمين			
حصص رأس المال (تساوي المبلغ المؤهل للشريحة الأولى لحقوق الملكية العادية)	١,٦٧٦,٢٤٥	١,٦٧٦,٢٤٥	
الاحتياطي القانوني	٩٥٠,٤٣١	٩٥٠,٤٣١	
الأرباح المحتجزة	٢,٥٨٤,٨٦٤	٢,٥٨٥,٣٠١	
الاحتياطات الأخرى	٣,١٣١,٠٧٦	٣,١٣١,٨٥٦	
الحصص غير المسيطرة	٣٩,٢٢٦	-	
إجمالي حقوق الملكية للمساهمين	**٨,٣٨١,٨٤٢**	**٨,٣٤٣,٨٣٣**	

* يُرجى الرجوع للقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والإيضاح رقم ٣ من هذا المستند.

		المعلومات الكمية/ النوعية
١	جهة الإصدار	بنك رأس الخيمة الوطني (ش.م.ع)
٢	المعرف الفريد (على سبيل المثال: لجنة الإجراءات الموحدة لتعريف الأوراق المالية، أو الرقم التعريفي الدولي للأوراق المالية أو معرف بلومبرج للإيداع الخاص)	AEN٠٠٠٦٠١٠١٥
٣	القانون الحاكم/ القوانين الحاكمة للسند	قانون الشركات (القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته أو تحديثاته من حين لآخر)
	المعالجة التنظيمية	الشريحة الأولى من حقوق الملكية العادية
٤	قواعد ترتيبات الانتقال (أي الالتزام بالعقود السابقة)	لا يوجد
٥	قواعد ترتيبات ما بعد الانتقال (أي الالتزام بالعقود السابقة)	لا يوجد
٦	المؤهل فردياً/ بالمجموعة/ بالمجموعة وفردياً	فردياً وبالمجموعة
٧	نوع السند (الأنواع المقرر تحديدها في كل اختصاص)	لا يوجد
٨	المبلغ المعترف به في رأس المال التنظيمي (العملة بالملايين بدءاً من آخر تاريخ رفع التقارير)	١,٦٧٦ درهماً إماراتياً
٩	القيمة الاسمية للسند	درهم إماراتي واحد
٩أ	سعر الإصدار (الأصلي)	درهم إماراتي واحد
٩ب	سعر الاسترداد	لا يوجد
١٠	التصنيف المحاسبي	حقوق الملكية للمساهمين
١١	تاريخ الإصدار الأصلي	١٩٧٦/٠٦/١٥
١٢	دائم أو مؤرخ	دائم
١٣	تاريخ الاستحقاق الأصلي	لا يوجد استحقاق
١٤	طلب جهة الإصدار بالدفع مع مراعاة الموافقة الرقابية المسبقة	لا
١٥	تاريخ طلب الدفع الاختياري، وتواريخ طلبات الدفع الطارئة، ومبلغ الاسترداد	لا يوجد
١٦	تواريخ طلبات الدفع اللاحقة، إذا كانت قابلة للتطبيق	لا يوجد
	القسائم/ توزيعات الأرباح	لا يوجد
١٧	توزيعات الأرباح/ القسائم الثابتة أو العائمة	عائمة
١٨	سعر القسيمة وأي مؤشر ذي صلة	لا يوجد
١٩	وقف دفع توزيعات الأرباح القائم	لا
٢٠أ	تقديري بالكامل أو تقديري جزئياً أو إلزامي (من حيث التوقيت)	تقديري بالكامل
٢٠ب	تقديري بالكامل، أو تقديري جزئياً، أو إلزامياً (من حيث المبلغ)	تقديري بالكامل
٢١	وجود زيادة أو أي حوافز أخرى لاستردادها	لا
٢٢	تراكمي أو غير تراكمي	غير تراكمي
٢٣	قابل للتحويل أو غير قابل للتحويل	غير قابل للتحويل
٢٤	خاصية الشطب	لا
٢٥	في حال الشطب، محفز/ محفزات الشطب	لا يوجد
٢٦	في حال الشطب، كلي أو جزئي	لا يوجد
٢٧	في حال الشطب، دائم أو مؤقت	لا يوجد
٢٨	في حال الشطب المؤقت، وصف آلية الشطب	لا يوجد
٢٨أ	نوع الإحلال	هيكلي
٢٩	المركز في تدرج الإحلال عند التصفية (تحديد نوع السند على الفور بالنسبة للسند الأساسي في تدرج دائن الإعسار للكيان القانوني المعني)	لا يوجد
٣٠	الخصائص المنقولة غير المتوافقة	لا
٣١	إذا كانت الإجابة نعم، تحديد الخصائص غير المتوافقة	لا يوجد

٥- نسبة التحوّط

		أ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المبلغ بالألف درهم إماراتي
١	إجمالي الموجودات الموحدة حسب القوائم المالية المنشورة	٥٦,٣٠٣,٧٠٦
٢	تسويا ت الاستثمارات في الكيانات البنكية، أو المالية، أو التأمينية، أو التجارية المدمجة للأغراض المحاسبية غير أنها تقع خارج نطاق الدمج التنظيمي	٣١٧,٢٤٤
٣	تسويات حالات التعرض الخاصة بالتوريق التي تستوفي المتطلبات التشغيلية للتعرف على نقل المخاطر	-
٤	تسويات الاستثناء المؤقت من الاحتياطات البنكية المركزية (إذا كانت قابلة للتطبيق)	-
٥	تسويات الموجودات الائتمانية المعترف بها في الميزانية العمومية وفقاً للإطار المحاسبي التشغيلي غير أنها مستثناه من مقاييس التعرض لنسبة التحوّط	-
٦	تسويات عمليات الشراء والبيع التنظيمية للأصول المالية مع مراعاة التاريخ المحاسبي للتداول	-
٧	تسويات معاملات التجميع النقدي المؤهل	-
٨	تسويات الأدوات المالية المشتقة	٧٠٦,٢٧٣
٩	تسويات معاملات تمويل الأوراق المالية (أي ترتيبات إعادة الشراء والإقراض المماثل المضمون)	٢٢٠
١٠	تسويات البنود من خارج الميزانية العمومية (أي التحويل إلى المبالغ المعادلة للائتمان لحالات التعرض من خارج الميزانية العمومية)	٤,٢٧٠,٦٤٥
١١	تسويات التقييم الحكيم والمخصصات الخاصة والعامة التي خفضت رأسمال الشريحة الأولى	-
١٢	تسويات أخرى	١,٣٧٢,٧٥٢
١٣	**مقياس التعرض لنسبة التحوّط**	**٦٢,٩٧٠,٨٤٠**

	المبالغ بالألف درهم إماراتي	أ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	ب ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١*
	حالات التعرض ضمن الميزانية العمومية		
١	حالات التعرض من داخل الميزانية العمومية (باستثناء معاملات تمويل المشتقات والأوراق المالية غير أنها تشمل الضمانات الإضافية)	٥٧,٩٩٣,٧٠١	
٢	الإجمالي للضمان الإضافي للمشتقات المقدم والمخصوم من الموجودات الواردة في الميزانية العمومية وفقاً للإطار المحاسبي التشغيلي	٦٢,٦٠٧	
٣	(خصومات الموجودات المدينة لهامش تغيير النقدية المقدم في معاملات المشتقات)	-	
٤	(تسويات أوراق المالية المتسلم بموجب معاملات تمويل الأوراق المالية المعترف بها بوصفها أصلاً)	-	
٥	(المخصصات الخاصة والعامة المرتبطة بحالات التعرض ضمن الميزانية العمومية المخصومة من رأسمال الشريحة الأولى)	-	
٦	(مبالغ الموجودات المخصومة أثناء تحديد رأسمال الشريحة الأولى)	-	
٧	**إجمالي حالات التعرض ضمن الميزانية العمومية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية)**	**٥٨,٠٥٦,٣٠٨**	
	حالات تعرض المشتقات		
٨	تكاليف الاستبدال المرتبطة بجميع معاملات المشتقات (متى كانت قابلة للتطبيق صافي هامش تغيير النقدية المؤهلة و/أو التصفية الثنائية)	١٠٨,٦٥٦	
٩	المبالغ الإضافية للتعرض المستقبلي المحتمل المرتبط بجميع معاملات المشتقات	٥٣٥,٠١٠	
١٠	(المستثنى من حالات التعرض للتداول التي جرى تسويتها من شعبة الطرف المقابل المركزي)	-	
١١	القيمة الاسمية السارية والمعدلة من مشتقات الائتمان المذكورة	-	
١٢	(حالات المقاصة الاسمية السارية والمعدلة والخصومات الإضافية للمشتقات الائتمانية المذكورة)	-	
١٣	**إجمالي حالات تعرض المشتقات**	**٦٤٣,٦٦٦**	
	معاملات تمويل الأوراق المالية		
١٤	إجمالي أصول معاملات تمويل الأوراق المالية (دون الاعتراف بالتصفية) بعد إجراء التسوية للمعاملات المحاسبية للبيع	-	
١٥	(المبالغ المصفاة للذمم الدائنة النقدية والذمم المدينة النقدية لإجمالي أصول معاملات تمويل الأوراق المالية)	-	
١٦	التعرض لمخاطر الائتمان للطرف المقابل لأصول معاملات تمويل الأوراق المالية	٢٢٠	
١٧	حالات التعرض لمعاملات الوكيل	-	
١٨	**إجمالي حالات التعرض لمعاملات تمويل الأوراق المالية**	٢٢٠	
	حالات التعرض الأخرى خارج الميزانية العمومية		
١٩	التعرض من خارج الميزانية العمومية بالقيمة الاسمية الإجمالية	١٣,٥٢٠,٧٠٩	
٢٠	(تسويات التحويل للمبالغ المعادلة للائتمان)	(٩,٢٥٠,٠٦٤)	
٢١	(المخصصات الخاصة والعامة المرتبطة بحالات التعرض من خارج الميزانية العمومية المخصومة أثناء تحديد رأسمال الشريحة الأولى)	-	
٢٢	**البنود من خارج الميزانية العمومية**	٤,٢٧٠,٦٤٥	
	رأس المال وإجمالي حالات التعرض		
٢٣	**رأس مال الشريحة الأولى**	٧,٨٨٩,١٥٣	
٢٤	**إجمالي حالات التعرض**	٦٢,٩٧٠,٨٤٠	
	نسبة التحوّط		
٢٥	**نسبة التحوّط (باستثناء تأثير أي استثناء مؤقت معمول به لاحتياطات المصرف المركزي)**	%١٢,٥	
٢٥أ	نسبة التحوّط (باستثناء تأثير أي استثناء مؤقت معمول به لاحتياطات المصرف المركزي)	%١٢,٥	
٢٦	الحد الأدنى لمتطلبات نسبة التحوّط من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	%٣,٠	
٢٧	**مصدات التحوّط السارية**	%٠,٠	

*جرى تفعيل نسبة التحوّط بدءاً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وعليه تُرك العمود الخاص بالمدة السابقة فارغاً.

٦- التصفية

الحوكمة

تدير مجموعات الخزانة والأعمال مخاطر السيولة للبنك، وتُجري إدارة المخاطر مراقبة هذه المخاطر وقياسها بالتضامن مع إدارة الشؤون المالية بموجب توجيهات من لجنة الموجودات والمطلوبات.

تُدار سيولة البنك من خلال العديد من إطارات العمل ومحفزات قبول المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة وحسب ما هو موثق بموجب إطار إدارة مخاطر السيولة الذي يشمل خطة التمويل الطارئة. صُممت هذه الإطارات لتمكين البنك من الإبقاء على مخاطر السيولة إلى مستوى مقبول من المخاطر.

تدير مجموعات الخزانة والأعمال المتعددة مخاطر السيولة للبنك عملياً في حين أن إدارة المخاطر وإدارة الشؤون المالية تراقب هذه المخاطر بموجب توجيهات لجنة الموجودات والمطلوبات.

قياس المخاطر

يدير البنك السيولة الخاصة بها على أساس يومي وتُدار مخاطر السيولة من خلال مجموعة من مؤشرات المخاطر ومحفزات المخاطر. تُدار السيولة باستخدام نهج الأسهم ونهج التدفق النقدي. يقيس نهج الأسهم أسهم السيولة في الميزانية العمومية.

إضافة إلى مراقبة المعدلات، يُجرى إعداد تقرير التدفقات النقدية لتوقعها للسنة المقبلة. يقدم هذا التقرير تقديراً للتدفقات النقدية الداخلية والخارجية للسنة التي يُجرى فيما استخدام توقعات الأعمال الأساسية والميزانيات العمومية الخاصة بها.

يُجرى الإبلاغ عن وضع السيولة الخاص بالبنك ويُجرى مناقشته في لجنة الموجودات والمطلوبات التي توجه السيولة بالبنك. كما أن للبنك مجموعة من محفزات السيولة، وبطاقة أداء السيولة، ومؤشرات الإنذار المبكرة التي جرى متابعتها على أساس منتظم. كما أن البنك يُجري اختبار تحمل السيولة وينفذ خطة التمويل الطارئة المطبقة.

اختبار التحمل للسيولة

يستخدم البنك تحليل السيناريو لإجراء اختبار التحمل مع أخذ التطبيق واسع النطاق، وسهولة الاستخدام، والتغطية الشاملة في الاعتبار.

يشمل السيناريو تحديد مجموعة من عوامل المخاطر والمبالغ التي يمكن أن تُنفذ بها هذه العوامل (في السوق المجهدة) بموجب السيناريو المحدد. يُجرى التعامل مع كل مصدر على نحو مختلف بموجب ثلاثة سيناريوهات مختلفة: على نطاق البنك، وعلى نطاق السوق، والدمج مبين السيناريوهين بعوامل حساسية متفاوتة. على سبيل المثال، يمكن للتحمل على مستوى السوق أن يؤثر في عملية التمويل بين البنوك، وتشغيل الودائع في الوقت نفسه.

بعد إجراء تحليل الأثر، فإن نتائج السيناريو أي تكاليف الإغلاق فيما يتعلق بفجوة السيولة المتعلقة بالتحمل لمدة ٣٠ يوماً بموجب جميع السيناريوهات الثلاثة يُجرى مقارنتها بالمصادر المتاحة للتمويل حسب خطة التمويل الطارئة.

تُنفذ عملية تكرارية مفصلة لتنفيذ اختبار التحمل.

- يُجرى مناقشة السيناريوهات والبت فيها بناءً على ممارسات السوق المتطورة بوصفها جزءاً من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال التي تُجرى سنوياً للبنك.
- يُجرى إعداد تقرير بشأن فجوة السيولة الخاضعة للتحمل باستخدام عوامل التحمل المتفق عليها. يُنفذ تحليل السيناريو للتحقق من مستوى تحمل السيولة.
- تُحسب الفجوات الخاضعة للتحمل لجميع مجموعات السيناريوهات.
- يُجرى مقارنة الموارد المتاحة حسب خطة التمويل الطارئة بالفجوة الخاضعة للتحمل لمدة ٣٠ يوماً لتقييم ما إذا كان السيولة مناسبة لضمان أن البنك يمكنه تحمل الإجهاد.
- يُجرى مناقشة النتائج بالتفصيل مع إدارة الأعمال والخزانة ويُجرى الحصول على مدخلاتها لتحديث النتائج.
- يُجرى مشاركة النتائج مع الإدارة العليا ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة وتقديمها أيضاً لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بوصفها جزءاً من تقرير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

استراتيجية التمويل

يقرض البنك ويقترض الأموال من العديد من المصادر وشرائح السوق مقابل الخدمات المصرفية للأفراد، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات التجارية، والشركات، والمؤسسات المالية وخلافه بالتسعير المتباين، والمدد، والعملات، ومن خلال مجموعة مختلفة من المنتجات التي تؤدي بدورها إلى حالات تعرض متعددة للمخاطر التي يتعين إدارتها -على نحو فعال- وتشمل مخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر العملة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق وخلافه. في حين أن هذا المستند يحد من الإحالة إلى عنصر مخاطر السيولة للعمل، فإن جميع العوامل الأخرى يتعين دراستها -أصولاً- قبل التنفيذ الملائم للاستراتيجية المقترحة. لتخفيف المخاطر المذكورة بشكل أفضل، يتعين على البنك ضمان إتاحة الموارد المناسبة، والكافية وفي وقتها المناسب للوفاء بالتزامات السيولة الخاصة به التي قد تنشأ بموجب السيناريو الطبيعي أو الخاضع للتحمل الحالي والمتوقع. يحقق البنك هذا حالياً من خلال قاعدة متنوعة بشكل جيد لودائع العملاء (من حيث الودائع لأجل والودائع عند الطلب). لتحقيق غرض تنوع مصادر المال الخاصة بالبنك، فيبقي البنك أيضاً على الوصول لمجموعة مختلفة من المصادر لأموال الشركات بعملات متعددة، شاملة تلك الناشئة من أسواق المال، والأسواق التي يُجرى بها إعادة الشراء، والقروض الثنائية أو المشتركة، ومن أسواق السندات الدولية، ومن خلال مجموعة متنوعة من قنوات التوزيع والمناطق الجغرافية.

إن البنك لديه القدرة على إدارة السيولة الخاصة به -على نحو فعال- من خلال رفع الودائع أو تصفية/ بيع/ توزيع الموجودات في الوقت المناسب من خلال الاستفادة من القنوات المتنوعة والعديدة التي تقع تحت تصرفه. تراقب إدارة الخزانة باستمرار وضع السيولة من خلال الآليات المتعددة لرفع التقارير المطبقة، شاملة بلا حصر: تقارير السيولة اليومية التي تسمح لفريق إدارة الخزانة بمراقبة مواعيد الاستحقاق القادمة باستمرار فيما يتعلق بجميع ودائع أسواق المال، والسندات، وعمليات إعادة الشراء وخلافه هذا إضافة إلى قنوات الصرف المتوقع من الأعمال التي تمكن من الإجراءات/ التدابير الاستباقية للتعامل مع أي سيناريوهات متعلقة بالسيولة سواء كانت في حالة عجز أو فائض قصرة أو متوسطة أو طويل الأجل.

نظرة عامة حول خطة التمويل الطارئة:

تمثل خطة التمويل الطارئة جزءاً من إطار إدارة مخاطر السيولة للتعامل مع الاضطرابات الشديدة في السيولة التي قد تؤثر على قدرة البنك في تمويل بعض من أنشطته أو جميعها في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة. تقدم خطة التمويل الطارئة وصفاً شاملاً لمصادر الأموال، والفروق بين قيمة الأصل السوقية وتقييمه من قبل الدائن المتوقعة، والأدوار والمسؤوليات لفريق التنفيذ ونقاط المحفزات الخاصة بالخطة.

حدد البنك -بوضوح- محفزات خطة التمويل الطارئة التي يُجرى مراقبتها على أساس يومي. يُحدد فريق إدارة الكوارث لإدارة وضع كوارث السيولة بوصفها جزءاً من مستند خطة التمويل الطارئة إضافة إلى أدواره ومسؤولياته ويشمل الفريق مسؤولي التنفيذ من الإدارة العليا.

يُجرى تعريف موارد التمويل وخطة العمل لتوفير السيولة في كوارث السيولة طويلة وقصيرة الأجل في خطة التمويل الطارئة.

فجوة السيولة - ٣١ ديسمبر ٢٠٢١							المبلغ بالألف درهم إماراتي
التفاصيل	حتى ٣ أشهر	٣ أشهر - ١٢ شهراً	سنة واحدة - ٣ سنوات	٣ - ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	خسائر الائتمان المتوقعة	الإجمالي
الموجودات							
النقدية والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٣,٨٩٤,٠٤٤	-	-	-	-		٣,٨٩٤,٠٤٤
مستحق من بنوك أخرى	٣,٨٣٦,٧٦٧	٣,٠٦١,٦٥٤	١,٣٨٦,١٢٩	-	-	(٣٧,٧٣٦)	٨,٢٤٦,٨١٤
القروض والسلف	٧,١٤٥,٥١٧	٥,٦٥٣,٣٦٦	٧,٢٨٨,٥٤٥	٤,٩٦٩,٤٩٠	٩,١٥٢,٩٠٧	(١,٨٩٣,٢٠٨)	٣٢,٣١٦,٦١٧
استثمارات في الأوراق المالية	٢,١٤٤,٢٦٨	١,٧٦٨,٥٢٩	١,٨٨٢,٢٦٦	١,٧٣٢,٩٨٨	٢,١٦٧,٥١٩	(٢٤,٩٤٠)	٩,٦٧٠,٦٣١
أصول ومقبوضات عقود التأمين	-	-	-	-	-		-
قبول العميل	٥٩,٢٧٣	٨,٢٩٤	-	-	-		٦٧,٥٦٨
الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة							-
الممتلكات والمعدات - حق استخدام الموجودات والموجودات الأخرى	٧٦٣,٣٥٦	١٣,٦٠٠	١٩,٢٧٧	٢٥,٢٨٣	٨٠٢,٧٤٥		١,٦٢٤,٢٦٠
الإجمالي	١٧,٨٤٣,٢٢٦	١٠,٥٠٥,٤٤٣	١٠,٥٧٦,٢١٧	٦,٧٢٧,٧٦٠,٨٤	١٢,١٢٣,١٧١	(١,٩٥٥,٨٨٤)	٥٥,٨١٩,٩٣٤
المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين							
المستحق للبنوك الأخرى	١,٥٠٩,٨٦٠	١,٥٤٤,٠٧٣	١٢٠,٢٩١	-	-	-	٣,١٧٤,٢٢٣
المستحق للعملاء	٣٢,٨٧٥,٨٢٦	٤,٦٨٧,٣٥٩	١٥٩,٨٩١	٩٤١	-		٣٧,٧٢٤,٠١٨
سندات الدين الصادرة/ طويلة الأجل الأخرى	-	١,٢٧١,٨١٥	٤,٠٠٢,٥١١	-	-	-	٥,٢٧٤,٣٢٦
مطلوبات عقود التأمين							-
المطلوبات الأخرى	١,٠٢١,٨٣٧	١٠,٣٤١	٣٤,٧١٠	٣٩,٦١١	١٢٩,٤٦٧		١,٢٣٥,٩٦٦
قبول العميل	٥٩,٢٧٣	٨,٢٩٤	-	-	-		٦٧,٥٦٨
حقوق الملكية للمساهمين	-	-	-	-	٨,٣٤٣,٨٣٣		٨,٣٤٣,٨٣٣
الإجمالي	٣٥,٤٦٦,٧٩٦	٧,٥٢١,٨٨٣	٤,٣١٧,٤٠٤	٤٠,٥٥٢	٨,٤٧٣,٣٠٠	-	٥٥,٨١٩,٩٣٤
صافي الفجوة	(١٧,٦٢٣,٥٧١)	٢,٩٨٣,٥٦٠	٦,٢٥٨,٨١٤	٦,٦٨٧,٢٠٩	٣,٦٤٩,٨٧٢	(١,٩٥٥,٨٨٤)	-
الفجوة غير المتراكمة	(١٧,٦٢٣,٥٧١)	(١٤,٦٤٠,٠١١)	(٨,٣٨١,١٩٧)	(١,٦٩٣,٩٨٨)	١,٩٥٥,٨٨٤	-	

	المبالغ بالألف درهم إماراتي الموجودات السائلة عالية الجودة	القيمة الاسمية	الموجودات السائلة المؤهلة
١	النقدية المادية في الصندوق وفي البنوك + الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٣,٨٩٤,٠٤٤	
١	السندات والصكوك للحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة	٥٢٣,٤٨٤	
	الإجمالي الفرعي	**٤,٤١٧,٥٢٨**	**٤,٤١٧,٥٢٨**
١,٣	سندات الدين المتداولة علناً للحكومات المحلية لدولة الإمارات العربية المتحدة	٦٥٠,٢٠١	
١,٤	سندات الدين المتداولة علناً للقطاع العام لدولة الإمارات العربية المتحدة	-	
	الإجمالي الفرعي	**٦٥٠,٢٠١**	**٦٥٠,٢٠١**
١,٥	أدوات الدين للكيانات السيادية الخارجية أو الأدوات الصادرة من البنوك المركزية ذات الصلة	٤٠٨,٥٣٨	٤٠٨,٥٣٨
١	**الإجمالي**	**٥,٤٧٦,٢٦٧**	**٥,٤٧٦,٢٦٧**
٢	إجمالي المطلوبات		٤٧,٢٥٩,٧٦٢
٣	**نسبة الموجودات السائلة المؤهلة**		**%١١,٦**

	المبالغ بالألف درهم إماراتي البنود	المبلغ
١	**حساب السلف**	
١	صافي الإقراض (إجمالي القروض - المخصصات الخاصة والتراكمية + الفائدة تحت التسوية)	٣١,٤٤٩,٢٢٠
١,٢	الإقراض للمؤسسات المالية غير المصرفية	٢٩٩,٦٠١
١,٣	صافي الضمانات المالية وخطابات الاعتماد المعلقة (الصادرة - المستلمة)	٣٥٧,٣٤٩
١,٤	الإيداعات بين البنوك	٥,٤٠٢,٧٢٢
١,٥	**إجمالي السُلف**	٣٧,٥٠٨,٨٩٢
٢	**حساب صافي الموارد الثابتة**	
٢,١	إجمالي رأس المال + المخصصات العامة	٩,٤١٢,٠٣١
	يُخصم منه:	
٢,١,١	الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة	-
٢,١,٢	الموجودات الثابتة	٦٨٥,٧٠٢
٢,١,٣	الأموال المخصصة للفروع بالخارج	-
٢,١,٥	الاستثمارات غير المدرجة	٦٦٧,٣٠٠
٢,١,٦	الاستثمارات في الشركات التابعة، والشركات الزميلة، والشركات الفرعية	٣١٨,٠٤٤
٢,١,٧	**إجمالي الاستقطاعات**	١,٦٧١,٠٤٦
٢,٢	**صافي أموال رأس المال الحر**	٧,٧٤٠,٩٨٥
٢,٣	**الموارد الثابتة الأخرى:**	
٢,٣,١	الأموال من المقر الرئيسي	-
٢,٣,٢	الودائع بين البنوك بمدة متبقية تتجاوز ٦ أشهر	٢,١٩١,٢٩٨
٢,٣,٣	إعادة التمويل من قروض الإسكان	-
٢,٣,٤	الإقراض من المؤسسات المالية غير المصرفية	٦٩٢,٨٥٦
٢,٣,٥	ودائع العميل	٣١,٧٤٠,٦٧٤
٢,٣,٦	تمويل سوق رأس المال/ القروض لأجل المستحقة بعد ٦ أشهر من تاريخ رفع التقارير	٢,٩٠٤,٠٥٦
٢,٣,٧	**إجمالي الموارد الثابتة الأخرى**	٣٧,٥٢٨,٨٨٤
٢,٤	**الموارد الثابتة الأخرى**	٤٥,٢٦٩,٨٦٩
٣	**نسبة السلف للمصادر المستقرة**	%٨٢,٩

٧. مخاطر الائتمان

تُقسم إدارة مخاطر الائتمان إلى ثلاث شرائح رئيسية أي إدارة مخاطر الائتمان الخاصة بالشركات، وإدارة مخاطر الائتمان المصرفية للأعمال، وإدارة مخاطر الائتمان للخدمات المصرفية للأفراد. كل شريحة لديها سياسات تقدم مبادئ توجيهية لمعايير الائتمان، وأسقف/ محفزات المحفظة الاستثمارية، وتقنيات إدارة المحفظة الاستثمارية، وسياسة الشطب، وتحليل المخاطر وتخفيفها، وتفويض السلطات وخلافه. تراقب وحدة إدارة مخاطر الائتمان جميع حدود السياسة وأي انتهاكات للحد يُجرى الإبلاغ عنها للإدارة و/أو لجان المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. يُجرى تداول المجموعات التحليلية الشهرية ومراجعتها لشريحة الخدمات المصرفية للأفراد من خلال فريق تحليل مخاطر الائتمان إضافة إلى وحدة سياسة الائتمان للخدمات المصرفية للأفراد. تُبلغ المؤشرات الرئيسية إلى الإدارة و/أو المجلس في اللجان المعنية. بالنسبة للخدمات المصرفية للشركات وللأعمال، يُجرى تداول المجموعات التحليلية الشهرية ومراجعتها من قبل فريق تحليل مخاطر الائتمان ووحدة سياسة الائتمان. تُبلغ المؤشرات الرئيسية إلى الإدارة والمجلس في اللجان المعنية. يشمل ملف مخاطر الائتمان الخاص بالبنك جوانب سياسة/ دليل حماية العميل ويلتزم البنك بالمعايير المحددة من خلال منتجات الإقراض.
نفذ البنك السياسات، والإجراءات، والأنظمة المناسبة على نحو منفصل بالنسبة للخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأعمال وللأفراد لضمان التعامل بحرص مع التعرض لمخاطر الائتمان. تخضع السياسات لمراقبة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، وينتج عنها توجيهات لاستحداث العملاء وإدارتهم لضمان التوثيق، ونظام معلومات الإدارة، والإدارة التصحيحية، والاستردادات/ التحصيلات الخاصة بحالات التعرض لمخاطر الائتمان. ترد حدود مخاطر الائتمان بالسياسات بناءً على تصنيف مخاطر الائتمان الخاصة بالمدين و/أو أسقف الإقراض المحددة للمنتج الواردة في توجيهات برنامج المنتج المعني. يقيم قسم الائتمان بالبنك عروض الإقراض بموجب هذه السياسات ويُجرى اعتمادها -أصولاً - من الإدارة العليا حسب سلطة الإقراض المفوضة لهم والممنوحة من مجلس إدارة البنك.
تسري برامج المنتج المناسبة التي تحدد شرائح العملاء، ومعايير الاكتتاب، ومتطلبات الضمان لضمان الامتثال لعملية الاكتتاب والتهيئة. بالنسبة لحالات التعرض الخاصة بالخدمات المصرفية للشركات والأعمال، تُدار مخاطر الائتمان من خلال شريحة السوق المستهدف المحددة على نحو مناسب، وعملية اعتماد الائتمان المهيكل، والمراقبة الصارمة لما بعد الصرف، والعمليات التصحيحية. في حال أعمال الإقراض المتعلقة بالخدمات المصرفية للأفراد، تُدار مخاطر الائتمان من خلال المبيعات المبكرة المناسبة وعمليات اكتتاب الائتمان، والعمليات التشغيلية والتحصيل النهائية. برامج المنتج المناسبة التي تحدد شرائح العملاء، ومعايير الاكتتاب، ومتطلبات الأوراق المالية يُجرى تسجيلها لضمان الامتثال لعملية الاكتتاب والتهيئة. يُجرى مراقبة ملف الائتمان للخدمات المصرفية للأفراد -حالياً- من خلال شرائح المنتجات والعملاء. كما أن عمليات التحقق التي يُجرى مكتب الائتمان وتصنيف المخاطر عند الاستحواذ (تصنيف أ) تساعد في إدارة المخاطر في الخدمات المصرفية للأفراد. كما أن فريق إدارة مخاطر المؤسسات يراجع طلبات الحماية من أعمال الاحتيال المحتملة، وعملية إدراج صاحب العمل الصارمة فيما يتعلق بالقروض الشخصية المقلقة لتخفيف المخاطر المتعلقة بالإقراض/ تحديد التنازلات المتعلقة بشريحة الخدمات المصرفية للأفراد غير المضمونة.
تُقسم إدارة مخاطر الائتمان إلى ثلاث شرائح رئيسية أي إدارة مخاطر الائتمان الخاصة بالشركات، وإدارة مخاطر الائتمان المصرفية للأعمال، وإدارة مخاطر الائتمان للخدمات المصرفية للأفراد. كل شريحة لديها سياسات تقدم مبادئ توجيهية لمعايير الائتمان، وأسقف/ محفزات المحفظة الاستثمارية، وتقنيات إدارة المحفظة الاستثمارية، وسياسة الشطب، وتحليل المخاطر وتخفيفها، وتفويض السلطات وخلافه. تراقب وحدة إدارة مخاطر الائتمان/ إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات جميع حدود السياسة وأي انتهاكات للحد يُجرى الإبلاغ عنها للإدارة و/أو لجان المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. يُجرى تداول المجموعات التحليلية الشهرية ومراجعتها فيما يتعلق بشريحة الخدمات المصرفية للشركات، وللأعمال، وللأفراد من قبل فريق تحليل مخاطر الائتمان ووحدة سياسة الائتمان. إن لوحات المعلومات الشهرية شاملة اتجاهات حالات التعرض، وتحليل الاستحقاق، وحدود السياسة لحالات التعرض عبر الحدود وحالات التعرض الخاصة بالمؤسسات المالية يُجرى تداولها من قبل وحدة إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات. تُبلغ المؤشرات الرئيسية إلى الإدارة و/أو المجلس في اللجان المعنية.
يتحمل النشاط المسؤولية عن ضمان تأسيس بيئة تتحكم في المخاطر بوصفها جزءاً من عملياته اليومية. لذا يتعين على الإدارة المباشرة أن تتمتع بالمهارة المناسبة لكي تتمكن من إجراء تقييمات مخاطر الامتثال والمراجعة بتحضير مسبق وتحديث مخاطر الناتجة وتحديات الامتثال.
إدارة المخاطر، والامتثال، والائتمان، والشؤون المالية والقانونية تُمثل الوظائف الإشرافية التي تُحدد تقبل المخاطر من خلال إعداد سياسات وإجراءات مفصلة تنفذ ما ورد آنفا. كما أن وحدة إدارة مخاطر الائتمان مسؤولة عن اقتراح تقبل المخاطر وتحديد الإخلالات والإبلاغ عنها إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة وتقديم المشورة والتوجيه إلى الخط الأول للنشاط بشأن السيناريوهات المتعلقة بمخاطر معينة.
يوفر التدقيق الداخلي في الأساس تأكيداً مستقلاً لمجلس الإدارة. فهي تضيف قيمة بجذب نهج نظامي وانضباطي لتقييم كفاءة ضوابط إدارة المخاطر وعمليات الحوكمة وتحسينهما.
المسؤولية النهائية عن المخاطر الشاملة لدى البنك تقع على عاتق مجلس الإدارة؛ حيث يُحدد تقبل المخاطر الشامل المتسلسل حتى أقسام العمل. تشرف اللجان التابعة للمجلس الإدارة على خطوط الدفاع الأولى والثانية والثالثة فيما يتعلق بالأداء والامتثال وحالات تقبل المخاطر.
فوض مجلس الإدارة السلطة إلى لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة للإشراف على مقاييس إدارة الائتمان، بما في ذلك مراجعات مستوى محفظة الاستثمار والمستوى القطاعي ومستوى العملاء فضلاً عن جودة الموجودات وسلامة حسابات المقترضين ومجموعات المقترضين. أسس مجلس الإدارة لجنة ائتمان تابعة للإدارة على المستوى التنفيذي ولجنة مخاطر تابعة للإدارة لمراجعة ملفات الائتمان الكبيرة، والقروض العاطلة، والحسابات تحت المراقبة، والمستحقات، وعقوبات

الائتمان. المراجعات الدورية لأداء محفظة الاستثمار من حيث حركة الموجودات العاطلة، وتأمين المخصص، واتجاهات المخصص، وما إلى غير ذلك مقدمة إلى لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة ولجان المخاطر التابعة لمجلس الإدارة فضلاً عن تنفيذ أي إجراءات جرى تزكيتها.

	ألف درهم إماراتي	أ	ب	ج	د	هـ	و
		إجمالي القيم الدفترية			من مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة لخسائر الائتمان بصدد حالات التعرض للاتجاه المعياري		
		حالات التعرض المتعثرة	حالات التعرض غير المتعثرة	المخصصات/انخفاضات القيمة	مخصص في الفئة التنظيمية للمحدد	مخصص في الفئة التنظيمية للعام	صافي القيم
١	قروض	١,٤١٥,٨٤٤	٣٢,٧٩٣,٩٨٢	١,٨٩٣,٢٠٩	٨١٠,٤٩٩	١,٠٨٢,٧١٠	٣٢,٣١٦,٦١٧
٢	سندات الدين	-	٩,١٦٣,٦٢٧	٤٩,٦٨٠	٩,١٨٣	٤٠,٤٩٧	٩,١١٣,٩٤٧
٣	حالات التعرض من خارج الميزانية العمومية	١,٩٧١	٦,٤٩١,٥١٢	٩,١٧٩	-	٩,١٧٩	٦,٤٨٤,٣٠٥
٤	**الإجمالي**	**١,٤١٧,٨١٥**	**٤٨,٤٤٩,١٢١**	**١,٩٥٢,٠٦٧**	**٨١٩,٦٨٢**	**١,١٣٢,٣٨٦**	**٤٧,٩١٤,٨٦٩**

		أ
		ألف درهم إماراتي
١	**القروض غير المُسددة وسندات الدين في ٣٠ يونيو ٢٠٢١**	١,٦٧٩,٧٨٦
٢	القروض وسندات الدين التي لم تُسدد منذ آخر فترة من فترات التقرير	٤٤٥,٥٣٣
٣	مُعاد إلى وضع عدم التعثر	(١٦٠,٣٧٢)
٤	المبالغ المشطوبة	(٥٤٩,١٠٣)
٥	تغيرات أخرى	-
٦	**القروض المتعثرة وسندات الدين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١**	١,٤١٥,٨٤٤

حالات التعرض المستحقة السابقة هي تلك الحالات التي تأخرت عن تاريخ الاستحقاق بـ٣٠+ يوماً بينما القروض المنخفضة القيمة هي الحسابات التي تأخرت عن تاريخ الاستحقاق بـ٩٠+ يوماً وعاطلة. جميع حالات التعرض التي تأخرت عن تاريخ الاستحقاق بـ٩٠+ يوماً تُعد منخفضة القيمة دون أي استثناء. تتماثل التعريفات الخاصة بالمتأخرات وحالات التعرض المنخفضة القيمة للأغراض الحسابية والتنظيمية بالنسبة للخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية للأفراد.
يستخدم البنك كلا النهجين من أحكام المصرف المركزي (تعميم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي رقم ٢٠١٠/٢٨ - لوائح تصنيف القروض وتحديد مخصصاتها) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لتحديد مخصصات خسائر الائتمان.
في حال القروض المضغوطة المتعثرة أو المتأخرة بينما تملك مصدراً للدخل فإن البنك يعرض إعادة هيكلة للتسهيلات مع تغييرات في شروط السداد أو سعر فائدة القرض أو كلاهما بالنسبة للخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية للأفراد.

تحليل حالات التعرض من حيث الموقع الجغرافي

إجمالي القيمة الدفترية	ألف درهم إماراتي
الإمارات العربية المتحدة	٣١,١٦٠,٢٠٣
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٤٧٤,٢٧٤
أخرى	٢,٥٧٥,٣٤٩
الإجمالي الكلي	٣٤,٢٠٩,٨٢٦

تحليل حالات التعرض بحسب القطاع

إجمالي القيمة الدفترية	ألف درهم إماراتي
الزراعة والصيد والأنشطة ذات الصلة	٢,٢٣٢
النفط الخام والغاز والتعدين واستغلال المحاجر	١٨٥,١٦٤
التصنيع	٢,٣٨٨,٧٥٠
الكهرباء والمياه	٩,٩٨٩
الإنشاءات والعقارات	٢,٠٩٧,١٩٥
التداول	٣,٦٥٦,٩٧٢
النقل والتخزين والاتصال	١,٢٩١,٢٨٦
المؤسسات المالية	١,٩٥٠,١١٠
الخدمات	٣,٩٨٩,٦٩٩
الحكومة	١٥٦,٢٤٧
التجزئة المصرفية والعمليات المصرفية الاستهلاكية	١٨,٤٨٢,١٨٢
الإجمالي الكلي	**٣٤,٢٠٩,٨٢٦**

تحليل حالات التعرض حسب الاستحقاق المتبقي

إجمالي القيمة الدفترية	ألف درهم إماراتي
حاصل جمع ٠ - ٧ أيام	١,٠٨٤,٢٩٨
حاصل جمع ٨ - ١٤ يوماً	٤٤٤,٢٠٢
حاصل جمع ١٥ يوماً - شهر	٥٨٩,٣٠٣
حاصل جمع ١ - ٣ أشهر	٥,٠٢٧,٧١٤
حاصل جمع ٣ - ٦ أشهر	٢,٨٧٤,٥٢٩
حاصل جمع ٦ - ١٢ شهراً	٢,٧٧٨,٨٣٧
حاصل جمع سنة - سنتين	٣,٨٩١,٠١٨
حاصل جمع سنتين - ٣ سنوات	٣,٣٩٧,٥٢٨
حاصل جمع ٣ - ٤ سنوات	٢,٤٤٢,٧٠٥
حاصل جمع ٤ - ٥ سنوات	٢,٥٢٦,٧٨٥
حاصل جمع > ٥ سنوات	٩,١٥٢,٩٠٧
الإجمالي الكلي	**٣٤,٢٠٩,٨٢٦**

تحليل قروض منخفضة القيمة من حيث الموقع الجغرافي

إجمالي القيمة الدفترية	ألف درهم إماراتي
الإمارات العربية المتحدة	١,٤٠٣,٧٢٠
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٦,١٩٣
أخرى	٥,٩٣١
الإجمالي الكلي	**١,٤١٥,٨٤٤**

تحليل قروض منخفضة القيمة بحسب القطاع

إجمالي القيمة الدفترية	ألف درهم إماراتي
التصنيع	٦٢,٢٢٩
الكهرباء والمياه	٩
الإنشاءات والعقارات	٢٠٢,٢٣٤
التجارة	٢٣٧,٨٣٨
النقل والتخزين والاتصال	٣٥,٦٤٠
الخدمات	٢٥٢,١٧٣
التجزئة المصرفية والعمليات المصرفية الاستهلاكية	٦٢٥,٧٢١
الإجمالي الكلي	**١,٤١٥,٨٤٤**

التسلسل الزمني لحالات التعرض المتأخرة

إجمالي القيمة الدفترية	ألف درهم إماراتي
أقل من ٣٠ يومًا	٤٣٨,٢٦٤
٣٠ - ٩٠ يوماً	٣٦٣,٣٠٧
٩٠ - ١٢٠ يوماً	٨٣,٦٣٨
١٢٠ - ١٨٠ يوماً	١٤٥,١٤٠
أكثر من ١٨٠ يوماً	٦١٩,١٨٨
الإجمالي الكلي	**١,٦٤٩,٥٣٧**

تحليل القروض المعاد هيكلتها

إجمالي القيمة الدفترية	ألف درهم إماراتي
القروض المنتجة	١,٥٦١,٥٢٧
القروض المتعثرة	٦٨٢,٣٦٨
الإجمالي الكلي	**٢,٢٤٣,٨٩٥**

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تعترف المجموعة بمخصصات الخسائر للخسائر الائتمان المتوقعة بالنسبة للأدوات المالية التالية التي لا تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- مستحق من بنوك أخرى،
- سندات استثمارية مدينة تُنقل بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وبالتكلفة المستهلكة،
- القروض والسلف للعملاء،
- أصول ومقبوضات التأمين،
- قبول العملاء وغيرها من الموجودات المالية،
- التزامات القروض، و
- الضمانات المالية والعقود.

لم يُعترف بأي من خسائر انخفاض القيمة بالنسبة لاستثمارات حقوق الملكية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ يحدد نموذج "من ثلاثة مراحل" لانخفاض القيمة بناءً على التغييرات في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي كما هو مُلخص أدناه:

المرحلة الأولى: في الحالات التي لا توجد فيها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها، يسجل مبلغ يعادل ١٢ شهراً من خسائر الائتمان المتوقعة. تعتبر خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهر جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث افتراضية محتملة على الأدوات المالية في غضون ١٢ شهرًا بعد تاريخ التقرير. وبالنسبة لتلك الأدوات التي لا يزال استحقاقها قائماً لفترة تقل عن ١٢ شهرا، تستخدم احتمالات التخلف عن السداد بالالتزامات الموافقة للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق.

المرحلة الثانية: عندما تُبين أي أداة مالية أي زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها، تُنقل إلى المرحلة الثانية ويُسجل مبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لطول العمر نظير هذه الأدوات المالية. تمثل خسائر الائتمان المتوقعة لمدى الحياة خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى العمر للأدوات المالية.
المرحلة الثالثة: تُعد الأدوات المالية ائتماناً منخفض القيمة يُنقل إلى المرحلة الثالثة ويُسجل مبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لطول العمر نظير هذه الأدوات المالية.
توظف المجموعة نماذج إحصائية لحسابات خسائر الائتمان المتوقعة. لقياس خسائر الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم ٩، فإن المخرجات الرئيسية هي هيكل المصطلحات التالية:

- احتمالية التخلف؛
- نسبة الخسارة عند التعسر؛
- التعرض الافتراضي لمخاطر الائتمان؛

وهذه المعطيات مستمدة من نماذج إحصائية لدى المجموعة مطورة داخلياً أو بيانات خارجية وبيانات تاريخية أخرى. ويتم تعديلها لتعكس المعلومات الاستشرافية. فضلاً عن ذلك، تحظى المجموعة بعملية مراجعة مستفيضة لتعديل أرقام خسائر الائتمان المتوقعة للعوامل غير المُلتقطة في النموذج بوصفها جزءاً من غطاء الإدارة.
وفيما يلي ملخص لهذه المعطيات/المدخلات الإحصائية:

- احتمالية التخلف - احتمالية التخلف هي تقدير لاحتمالات التخلف عن السداد خلال أفق زمني معين
- التعرض الافتراضي لمخاطر الائتمان - إن التعرض الافتراضي لمخاطر الائتمان هو تقدير للتعرض في تاريخ افتراضي مستقبلي مع مراعاة التغييرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ التقرير حتى التاريخ الافتراضي.
- نسبة الخسارة عند التعسر - نسبة الخسارة عند التعسر هي تقدير للخسارة الناشئة في حالة حدوث تخلف في وقت معين. فهو يستند إلى الفرق بين التفقدات النقدية التعاقدية المستحقة والاسترداد المتوقع، بما في ذلك المبلغ المتوقع من بيع الضمان. يتم التعبير عنه عادة كنسبة مئوية من التعرض الافتراضي لمخاطر الائتمان.
- خسائر الائتمان المتوقعة هي تقدير لخسائر الائتمان يُرجح بالاحتمالية. يجري القياس كما يلي:
- الموجودات المالية ذات القيمة الائتمانية غير المنخفضة في تاريخ التقرير: بوصفها قيمة حالية لجميع حالات العجز في النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة لجهة ما وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة أن تتلقاها).
- الموجودات المالية ذات القيمة الائتمانية المنخفضة في تاريخ التقرير: بوصفها الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتفقدات النقدية المستقبلية المقدرة.
- التزامات القروض غير المسحوبة: بوصفها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حال سحب الالتزام والتفقدات النقدية التي تتوقع المجموعة أن تتلقاها.
- عقود الضمان المالية: الدفعات المتوقعة لتعويض حاملها مخصوماً منها أي دفعات تتوقع المجموعة استردادها.
- تتولى المجموعة قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس فردي أو على أساس جماعي لمحافظ الاستثمار الخاصة بالقروض التي تشارك خصائص مخاطر اقتصادية مماثلة (ملف التجزئة). قياس مخصص الخسارة يستند إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام سعر الفائدة الأصلي الخاص بالأصل، سواء جرى قياسه على أساس فردي أو أساس جماعي.

الموجودات المالية ذات القيمة الائتمانية المنخفضة

تُعد الموجودات المالية "ذات قيمة ائتمانية منخفضة" عند وقوع حدث أو أكثر يحدث تأثيراً ضاراً في التدفقات النقدية المستقبلية لذلك الأصل المالي. يُشار إلى الموجودات المالية ذات القيمة الائتمانية المنخفضة بوصفها أصول المرحلة الثالثة. يشتمل الدليل على انخفاض القيمة الائتمانية على بيانات قابلة للملاحظة حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر.
- إخلال بالعقد، مثل حدث تخلف أو استحقاق متأخر.
- اختفاء سوق نشط الأوراق المالية بسبب صعوبات مالية.
- شراء أصل مالي بخصم بالغ يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

قد يتعذر تحديد حدث متميز منفرد، ولكن الأثر المتحد لأحداث متعددة قد تُسبب انخفاض القيمة الائتمانية للأصول المالية. تُقيم المجموعة ما إذا كانت أدوات الدين أصولاً مالية تُقاس بالتكلفة المستهلكة أو ما إذا كانت القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ذات قيمة ائتمانية منخفضة في كل من تواريخ التقرير. لتقييم ما إذا كانت أدوات الدين ذات السيادة والتجارية ذات قيمة ائتمانية منخفضة أم لا، تنظر المجموعة في عوامل، مثل توقيت دفعات القسائم، والتصنيفات الائتمانية، وقدرة المقترض على جمع تمويل.
يُعد القرض منخفض القيمة الائتمانية عند منح تنازل للمقترض بسبب تدهور ظروف المقترض المالية ما لم يكن هناك دليل على انخفاض مخاطر عدم تلقي تدفقات نقدية تعاقدية انخفاضاً كبيراً نتيجة لمنح ذلك التنازل ولم تكن هناك أي مؤشرات أخرى على انخفاض القيمة. بالنسبة للأصول المالية التي يرد لها تنازلات ولكن لم تُمنح، يُعد الأصل منخفض القيمة الائتمانية عند وجود دليل قابل للملاحظة على انخفاض القيمة الائتمانية، بما في ذلك استيفاء تعريف التأخر في السداد. يشتمل تعريف التأخر في السداد على مؤشرات انتفاء احتمالية السداد ومسانداً في حال تأخر استحقاق المبالغ لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر.

الموجودات المالية المُشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة
تُعامل الموجودات المالية المُشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة معاملةً مختلفة لأن الأصل ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. بالنسبة لهذه الموجودات، تعترف المجموعة بجميع التغييرات في خسائر الائتمان المتوقعة لطول العمر منذ الاعتراف الأولي بوصفها مخصص الخسائر مع أي تغييرات مُعترف بها في الأرباح أو الخسائر. أي تغير مواتٍ لتلك الموجودات يُنشئ ربح انخفاض القيمة.

تعريف التأخر عن السداد
تحدد المجموعة أدوات غير التجزئة والتجزئة والاستثمار بوصفها متأخرة، وهذا يتوافق إلى حد كبير مع تعريف انخفاض القيمة الائتمانية عند استيفاء معيار واحد أو أكثر من المعايير التالية:
المعايير الكمية
تأخر المقترض عن سداد الدفعات التعاقدية لمدة ٩٠ يوماً (أو أكثر).
المعايير النوعية:
يصنف البنك القروض بوصفها أصولاً عاطلة عندما:
- تلك القروض التي قد تُؤدي إلى تكبد بعض الخسائر بسبب العوامل العكسية (المالية، أو الاقتصادية، أو القانونية، أو السياسة، أو الإدارية) التي قد تعوق السداد، أو بسبب ضعف الأوراق المالية.
- القروض التي يُعد استردادها بالكامل محل شك على أساس المعلومات المتوفرة مما يُؤدي في العموم إلى خسارة ذلك الجزء من تلك القروض (عندما يكون المركز المالي لدى العميل والأوراق المالية غير كافية).
- القروض التي استنفد فيها البنك جميع السبل المتوفرة ولكن لم يسترد أي شيء منها أو في حال وجود احتمالية بعدم استرداد أي شيء.

العمر المتوقع
بالنسبة للأدوات في المرحلتين ٢ أو ٣، فإن مخصصات الخسائر تعكس الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار العمر الباقي المتوقع للأداة. بالنسبة لمعظم الأدوات، يقتصر العمر المتوقع على العمر التعاقدي الباقي. هناك استثناء لبعض الأدوات ذات الخصائص التالية: (أ) الأداة التي تشمل قرضاً وعنصر التزام غير مسحوب، و(ب) توافر القدرة التعاقدية على طلب السداد وإلغاء الالتزام غير المسحوب، و(ج) التعرض لخسائر الائتمان لا يقتصر على فترة الإخطار التعاقدية. بالنسبة للمنتجات في نطاق هذا الاستثناء، قد يتغير العمر المتوقع من العمر التعاقدي الباقي ويمثل الفترة التي لا يُخفف فيها تعرضنا إلى خسائر الائتمان من خلال الإجراءات العادية لإدارة مخاطر الائتمان. تختلف هذه الفترة باختلاف المنتج وفئة المخاطر وتُقدر بناءً على خبرتنا التاريخية مع حالات تعرض مماثلة والنظر في إجراءات إدارة مخاطر الائتمان المُتخذة بوصفها جزءاً من دورة مراجعة الائتمان الاعتيادية، مثل بطاقات الائتمان أو أرصدة السحب على المكشوف أو غير ذلك. تحديد الأدوات في نطاق هذا الاستثناء وتقدير العمر الباقي المناسب بناءً على خبرتنا التاريخية وممارسات تخفيف مخاطر الائتمان تتطلب حكماً مهماً.
الإقراض غير المضمون هو تحليل أساسي مفصل للقوائم المالية الفردية/الخاصة بالشركة، وشيكات مكاتب الائتمان والشيكات الصناعية وغيرها. بالنسبة للإقراض القائم على الضمان، تتبع مصفوفة نسبة القرض إلى القيمة المعتمدة فضلاً عن الفحوصات الجارية للدخل، والصناعة، ومكاتب الائتمان، وما إلى غير ذلك. بالنسبة للنقدية وعمليات السحب على المكشوف والبطاقات المضمونة، يفرض البنك رهناً على ودائع العميل لتصفيتها من حالات التعرض.
يُجرى التقييم النظري الداخلي لتقدير تقييم السوق الحالي للحسابات المنتجة لملف تجزئة الرهن العقاري على أساس نصف سنوي.
يتولى مُقيم معتمد إجراء التقييم المادي لجميع القروض العاطلة مرة في السنة على الأقل.
يُجرى تقييم العقارات المرهونة على أساس كل سنتين بالنسبة للقروض المنتجة ويُجرى وفقاً للتوجيهات التنظيمية بالنسبة للقروض العاطلة في الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية.
لدى البنك محفظة استثمار مضمونة من الرهن العقاري، والقروض نظير الاستثمارات، وقروض المركبات، وعمليات السحب على المكشوف، والبطاقات المضمونة، والتمويل المضمون، والتمويل المدعوم بالموجودات التي يُحتفظ لها ضمانات، مثل العقارات والاستثمارات والمركبات والودائع.

	ألف درهم إماراتي	أ حالات التعرض غير المضمونة: القيمة الدفترية	ب حالات التعرض المضمونة بضمان	ج حالات التعرض المضمونة بضمان ومنها: المبالغ المضمونة	د حالات التعرض المضمونة بضمانات مالية	هـ حالات التعرض المضمونة بضمانات مالية ومنها: المبالغ المضمونة	و حالات التعرض المضمونة بالمشتقات الائتمانية	ز حالات التعرض المضمونة بالمشتقات الائتمانية ومنها: المبالغ المضمونة
١	قروض	٢٩,٩٠٩,٦١٦	٤,٢٦٣,١٥٤	٧٧١,٦١٥	٣٧,٠٥٦	٣٧,٠٥٦	-	-
٢	سندات الدين	٩,١٦٣,٦٢٧	-	-	-	-	-	-
٣	**الإجمالي**	**٣٩,٠٧٣,٢٤٣**	**٤,٢٦٣,١٥٤**	**٧٧١,٦١٥**	**٣٧,٠٥٦**	**٣٧,٠٥٦**	-	-
٤	منها المتعثرة	١,٣٨٠,٦٩٣	٣٥,١٥١	١,٨١٣	-	-	-	-

يستغل البنك التقييمات المُقدمة من مؤسسات تصنيف الائتمان الخارجية لتقييم المخاطر. مؤسسات تصنيف الائتمان الخارجية التي يستعين بها البنك هي موديز، وفيتش، وستاندرد آند بورز، وكابيتال إنتيليجنس. لم يطرأ أي تغيير على مؤسسات تصنيف الائتمان الخارجية التي يستعين بها البنك. تُستخدم التقديرات التي تقدمها مؤسسات تصنيف الائتمان الخارجية هذه للاستثمارات المرجحة بالمخاطر المستحقة من بنوك وقروض إلى محافظ استثمارية لدى كيانات سيادية. عندما تكون تقديرات الإصدار والمُصدر متوفرة تتصدر تقديرات الإصدار الأولوية. إذا كانت تقديرات الإصدار غير متوفرة أو غير مقدرة تُستخدم تقديرات المُصدر للوصول إلى أوزان المخاطر. يتبع البنك التخطيط الاعتيادي الذي وفره مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لتصنيف فئات حالات التعرض إلى المخاطر.

	ألف درهم إماراتي	أ حالات التعرض قبل عامل تحويل الائتمان وتخفيف مخاطر الائتمان		ج حالات التعرض بعد عامل تحويل الائتمان وتخفيف مخاطر الائتمان		هـ الموجودات المرجحة بالمخاطر	و الموجودات المرجحة بالمخاطر وكثافة الموجودات المرجحة بالمخاطر
	فئات الموجودات	المبالغ من داخل الميزانية العمومية	المبالغ من خارج الميزانية العمومية	المبالغ من داخل الميزانية العمومية	المبالغ من خارج الميزانية العمومية	الموجودات المرجحة بالمخاطر	كثافة الموجودات المرجحة بالمخاطر
١	الكيانات السيادية والبنوك المركزية	٦,٧٤٠,٣١٧	٦٦,٤٧٠	٦,٧٤٠,٣١٧	٦٥,٧٨٦	١,٧٨٤,٧٠٧	%٢٦,٢
٢	كيانات القطاع العام	٤,٤٦٧,٠٠٦	١,٧٨٤,٤٤٧	٤,٤٦٧,٠٠٦	٩١٦,٨٩٤	٤,٩١٤,٥٤٣	%٩١,٣
٣	بنوك التنمية متعددة الأطراف	٦٠٩,٩٤٩	-	٦٠٩,٩٤٩	-	٣٦٩,١٤٨	٦٠,٥
٤	البنوك	١١,٧١٠,٩٢٥	١,١٠٩,٠٥٣	١١,٧١٠,٩٢٥	٨٢٨,٦٢٩	٩,١٦٤,٤٢٠	%٧٣,١
٥	شركات الأوراق المالية	-	-	-	-	-	لا يوجد
٦	الشركات المساهمة	٦,٨٢٦,٢١٠	٥,٤٢٤,٠٢٩	٧,٣٣٤,٦٢٤	١,٦٢٩,٧٣٨	٧,٧٤٤,١٣٥	%٨٦,٤
٧	ملفات التجزئة التنظيمية	١٤,٤٤٥,٥٨٩	٤,٤٢٠,٠٦٩	١٣,٩٣٧,١٧٥	٥٠,٧٧٧	١١,٠٤٣,٣٩٦	٧٨,٩
٨	مضمونة بعقارات سكنية	٥,٢٧٤,٧٠٢	١,٢٦٩,٦٨٢	٥,٢٧٤,٧٠٢	٦٣٤,٨٤١	٢,٤٨٢,٥٥٤	%٤٢,٠
٩	مضمونة بعقارات تجارية	٢,٩١٧,٨٨٨	١٣,٢١٩	٢,٩١٧,٨٨٨	٦,٦٠٩	٢,٩٠٦,٧٩٤	%٩٩,٤
١٠	استثمار حقوق الملكية في الصناديق	-	-	-	-	-	لا يوجد
١١	قروض متأخرة	٦٠٥,٤٠٣	١,٩٧١	٦٠٥,٤٠٣	١,٩٧١	٦٢٨,٤٦٧	%١٠٣,٥
١٢	الفئات ذات المخاطر العالية	-	-	-	-	-	لا يوجد
١٣	أصول أخرى	٣,٣٥٨,١٤٨	٢٢,٢١٤	٣,٣٥٨,١٤٨	٢٢,٢١٤	٢,٦٢٠,٥٥٧	%٧٧,٥
١٤	**الإجمالي**	**٥٦,٩٥٦,١٣٧**	**١٤,١١١,١٥٤**	**٥٦,٩٥٦,١٣٧**	**٤,١٥٧,٤٥٩**	**٤٣,٦٥٨,٧٢١**	**%٧١,٤**

	ألف درهم إماراتي وزن المخاطر فئة الموجودات	أ %٠	ب %٢٠	ج %٣٥	د %٥٠	هـ %٧٥	و %١٠٠	ز %١٥٠	ح أخرى	ط إجمالي مبلغ حالات التعرض لمخاطر الائتمان (بعد عامل تحويل الائتمان وتخفيف مخاطر الائتمان)
١	الكيانات السيادية والبنوك المركزية	٤,٨٨٩,٠٢٤	١٧٤,٠١٠	-	١١٧,٨٩٩	-	١,٤٩٣,٥٩٧	١٣١,٥٧٢	-	٦,٨٠٦,١٠٢
٢	كيانات القطاع العام	١٠٧,٨٩٨	٤٥١,٨٢٤	-	-	-	٢٢٤,٦٨٥	-	٤,٥٩٩,٤٩٣	٥,٣٨٣,٩٠٠
٣	بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	٩١,٨٢٥	-	٣٣٤,٦٨١	-	١٨٣,٤٤٢	-	-	٦٠٩,٩٤٨
٤	البنوك	-	١,٧٦٠,٧١٢	-	٢,١٨٢,٦٣٧	-	٦,٣٥٧,٣٤٣	٢٦٠,٧٨٣	١,٩٧٨,٠٧٨	١٢,٥٣٩,٥٥٣
٥	شركات الأوراق المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٦	الشركات المساهمة	٧٩٢,٢٧٨	١٤,٣٥٨	-	٢٠٠,١٩٧	-	١,٦٦٤,٠٢٨	١١٥,٢١١	٦,١٧٨,٢٩٠	٨,٩٦٤,٣٦٢
٧	ملفات التجزئة التنظيمية	١٤٥,٩٣٣	-	-	-	١١,١٩٤,٤٩٢	٢,٦٤٧,٥٢٧	-	-	١٣,٩٨٧,٩٥٢
٨	مضمونة بعقارات سكنية	١٣,٧٢٠	-	٥,١٤٣,١٧٣	-	٢٨٠,٨٣٠	٤٧١,٨٢٠	-	-	٥,٩٠٩,٥٤٣
٩	مضمونة بعقارات تجارية	١٧,٧٠٤	-	-	-	-	٢,٩٠٦,٧٩٤	-	-	٢,٩٢٤,٤٩٨
١٠	استثمار حقوق الملكية في الصناديق	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١١	قروض متأخرة	-	-	-	-	-	٥٦٥,١٨٩	٤٢,١٨٥	-	٦٠٧,٣٧٤
١٢	الفئات ذات المخاطر العالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٣	أصول أخرى	١,١٩١,٥٩٣	٥٧,٨٨٣	-	-	-	١,٨٠٩,١٨٣	٤,٤٦٠	٣١٧,٢٤٤	٣,٣٨٠,٣٦٣
١٤	**الإجمالي**	**٧,١٥٨,١٥٠**	**٢,٥٥٠,٦١٢**	**٥,١٤٣,١٧٣**	**٢,٨٣٥,٤١٤**	**١١,٤٧٥,٣٢٢**	**١٨,٣٢٣,٦٠٨**	**٥٥٤,٢١١**	**١٣,٠٧٣,١٠٥**	**٦١,١١٣,٥٩٥**

٨- مخاطر الائتمان للطرف المقابل

يحتفظ البنك بمستند معالجة استخدام المشتقات والحدود الائتمانية للمنتجات المهيكلة وينظر في نموذج التعرض المستقبلي المحتمل مع الوضع في الاعتبار التقلبات التاريخية لحالات التعرض في مختلف فئات الموجودات، مثل (فوركس وأسعار الفائدة والسلع). يُستخدم هذا النموذج لإعداد الحدود الائتمانية ومراقبة حالات التعرض لمخاطر الائتمان.

كما أن وحدة مخاطر السوق والمكتب الأوسط في البنك تحسب النهج القياسي لمخاطر الائتمان للطرف المقابل والنهج القياسي لتعديل قيمة الائتمان والأعباء الرأسمالية بالتوافق مع توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يرفع البنك تقارير حول الأعباء الرأسمالية إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على أساس ربع سنوي في نموذج اختبار القبول المقترح من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وقع البنك الاتفاقية الرئيسية الخاصة بالجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات وملحق دعم الائتمان مع الأطراف المقابلة من بين البنوك والشركات. تتولى وحدة مخاطر السوق والمكتب الأوسط باستقلالية إدارة الضمان على أساس يومي لكلا البنكين وغيرهما من المقترضين الاعتباريين. بالنسبة لبعض المقترضين الاعتباريين الذين لم يوقعوا الاتفاقية الرئيسية الخاصة بالجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات/ملحق دعم الائتمان، لا يحرر البنك المشتقات إلا عند تسلم هامش نقدي مقدماً ويراقب حالات التعرض مقابل هذا الهامش. هناك حدود قصوى مُحددة لطلب الهامش مع هذه الأطراف المقابلة.

عادةً ما يتبع البنك عملية لتحصيل الضمان النقدي بوصفه مخففاً لمخاطر الائتمان مقابل حالات التعرض التي تعهدت بها جميع الأطراف المقابلة.

لا يوجد حالياً في الاتفاقية الرئيسية الخاصة بالجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات و (أو) ملحق دعم الائتمان اللتين وقعهما البنك مع الأطراف المقابلة من بين البنوك بنداً صريحاً حول ضمان محدد لنشره في حال أي حدث مثل انخفاض التصنيف الائتماني.

	ألف درهم إماراتي	أ تكلفة الاستبدال	ب حالات التعرض المستقبلية المحتملة	ج حالات التعرض الإيجابية المتوقعة الفعالة	د وحدة قياس التعرض ألفا المستخدمة لحساب التعرض عند التعثر	هـ التعرض بعد تخفيف مخاطر الائتمان	و الموجودات المرجحة بالمخاطر
١	النهج القياسي لمخاطر الائتمان للطرف المقابل (للمشتقات)	٧٧,٦١١	٣٤٤,١٣٥		١,٤	٥٩٠,٤٤٥	٢٦٥,٠٧٤
٢	طريقة النموذج الداخلي (للمشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية)			-	-	-	-
٣	النهج البسيط لتخفيف مخاطر الائتمان (لمعاملات تمويل الأوراق المالية)					-	-
٤	النهج الشامل لتخفيف مخاطر الائتمان (لمعاملات تمويل الأوراق المالية)					-	-
٥	القيمة المعرضة للمخاطر لمعاملات تمويل الأوراق المالية					-	-
٦	**الإجمالي**						**٢٦٥,٠٧٤**

ألف درهم إماراتي وزن المخاطر محفظة استثمارية تنظيمية	أ %٠	ب %٢٠	ج %٥٠	د %٧٥	هـ %١٠٠	و %١٥٠	ز أخرى	ح إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان
الكيانات السيادية	٦٥,٢١١	-	-	-	٤٠٤	-	-	٦٥,٦١٥
كيانات القطاع العام	-	-	-	-	-	-	٢٠,٠٠٣	٢٠,٠٠٣
بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-	-
البنوك	-	١٥٥,٦٩٤	٢٥٩,٣٧١	-	٥,٢٢٢	-	-	٤٢٠,٢٨٧
شركات الأوراق المالية	-	-	-	-	-	-	-	-
الشركات المساهمة	-	-	-	-	-	-	٨٤,٥٤٠	٨٤,٥٤٠
ملفات التجزئة التنظيمية	-	-	-	-	-	-	-	-
مضمونة بعقارات سكنية	-	-	-	-	-	-	-	-
مضمونة بعقارات تجارية	-	-	-	-	-	-	-	-
استثمار حقوق الملكية في الصناديق	-	-	-	-	-	-	-	-
قروض متأخرة	-	-	-	-	-	-	-	-
الفئات ذات المخاطر العالية	-	-	-	-	-	-	-	-
أصول أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	**٦٥,٢١١**	**١٥٥,٦٩٤**	**٢٥٩,٣٧١**	**-**	**٥,٦٢٦**	**-**	**١٠٤,٥٤٣**	**٥٩٠,٤٤٥**

ألف درهم إماراتي	أ القيمة العادلة للضمان المتسلم	ب الضمان المستخدم في معاملات المشتقات	ج القيمة العادلة للضمان المرحل	د القيمة العادلة للضمان المتسلم	هـ القيمة العادلة للضمان المرحل	و القيمة العادلة للضمان المرحل
	مقسم	غير مقسم	مقسم	غير مقسم		
نقدية - عملة محلية	-	٤٦,٧٤١	-	٦٢,٦٠٧	-	٣٢,٢٢٧
نقدية - عملات أخرى	-	-	-	-	-	-
دين الكيان السيادي المحلي	-	-	-	-	-	-
دين الوكالات الحكومية	-	-	-	-	-	-
سندات الشركات	-	-	-	-	-	-
أوراق مالية متداولة	-	-	-	-	-	-
ضمانات أخرى	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	**-**	**٤٦,٧٤١**	**-**	**٦٢,٦٠٧**	**-**	**٣٢,٢٢٧**

		أ التعرض عند التعثر (بعد تخفيف مخاطر الائتمان) ألف درهم إماراتي	ب الموجودات المرجحة بالمخاطر ألف درهم إماراتي
١	**حالات التعرض للأطراف المقابلة المركزية المؤهلة (الإجمالي)**		-
٢	حالات التعرض للصناعات لدى الأطراف المقابلة المركزية المؤهلة (باستثناء الهامش المبدئي ومساهمات الصندوق الافتراضي) ومنها:	-	-
٣	(١) المشتقات غير المدرجة	٣,٦١٥	١٤٥
٤	(٢) مشتقات التبادل التجاري	-	-
٥	(٣) معاملات تمويل الأوراق المالية	-	-
٦	(٤) مجموعات المعاوضة التي يُعتمد فيها معاوضة منتجات متقاطعة	-	-
٧	الهامش المبدئي المقسم	-	
٨	الهامش المبدئي غير المقسم	١٢,٣٢٩	-
٩	مساهمات الصندوق الافتراضي الممولة مسبقاً	-	-
١٠	مساهمات الصندوق الافتراضي غير الممولة	-	-
١١	**حالات التعرض لغير الأطراف المقابلة المركزية المؤهلة (الإجمالي)**		-
١٢	حالات التعرض للصناعات لغير الأطراف المقابلة المركزية المؤهلة (باستثناء الهامش المبدئي ومساهمات الصندوق الافتراضي) ومنها:	-	-
١٣	(١) المشتقات غير المدرجة	٤٠٤	٤٠٤
١٤	(٢) مشتقات التبادل التجاري	-	-
١٥	(٣) معاملات تمويل الأوراق المالية	-	-
١٦	(٤) مجموعات المعاوضة التي يُعتمد فيها معاوضة منتجات متقاطعة	-	-
١٧	الهامش المبدئي المقسم	-	
١٨	الهامش المبدئي غير المقسم	٢٠	-
١٩	مساهمات الصندوق الافتراضي الممولة مسبقاً	-	-
٢٠	مساهمات الصندوق الافتراضي غير الممولة	-	-

٩- مخاطر السوق

الأهداف الاستراتيجية للبنك تتمثل في الاضطلاع على أنشطة التداول فضلاً عن العمليات المنفذة لتحديد مخاطر السوق لدى البنوك وقياسها ومراقبتها وضبطها، بما في ذلك السياسات لمخاطر التحوط والاستراتيجيات/العمليات لمراقبة استمرار فعالية التحوطات.

يدير البنك نشاطه في مختلف فئات الموجودات لتلبية حاجات عملائه و/أو استغلال فرص السوق وأوجه الاختلال لتوليد إيرادات مناسبة لمخاطر السوق المُتحملة وفي حدود مخاطر السوق.

وحدة مخاطر السوق والمكتب الأوسط في قسم إدارة المخاطر هي وحدة مستقلة تعكف على قياس أنشطة التداول ومراقبتها والإبلاغ بها. تستخدم وحدة مخاطر السوق والمكتب الأوسط مقاييس قائمة على الحساسية، مثل المدة و (أو) دلتا - جاما، ومدة الدولار لتقييم المخاطر في حالات التعرض للتداول لدى البنك.

حيث يشمل ذلك سيناريوهات التحمل الداخلية التي تغطي جميع فئات الموجودات التي يحظى البنك فيها بحالات تعرض للتداول.

هناك أيضاً إنذارات الإدارة وتقبل المخاطر المُعدة جيداً و (أو) حوافز إجراءات الإدارة

وحدود وقف الخسارة لمراقبة حالات التعرض مقابل هذه المعايير لجميع فئات الموجودات التي يحظى البنك بمراكز فيها. كما أن هناك حدود أخرى، مثل الحدود الافتراضية، وحدود وقف الخسارة، والحدود القائمة على الحساسية لمراكز الاستثمار التي يحمل البنك فيها دفاتره. هناك أيضاً حدود الأعباء الرأسمالية لمخاطر السوق الشاملة على مستوى البنك.

لدى البنك إطار عمل التحوط الذي يتكون من أهداف إدارة المخاطر واستراتيجية للتحوط. كذلك يُجرى اختبار فعالية التحوط لجميع التحوطات من داخل الميزانية العمومية ومن خارجها مما يضمن استمرار فعالية التحوطات.

هيكل حوكمة المخاطر بوصفه جزءاً من سياسة مخاطر السوق يُحدد الأدوار والمسؤوليات على مستويات لجنان المجلس. تتحمل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة المسؤولية عن الإشراف على عملية إدارة مخاطر السوق الكاملة في البنك. يُحدد هيكل حوكمة المخاطر دور لجنة الإدارة بخصوص الإشراف على تنفيذ مخاطر السوق في البنك. كما يشرح أيضاً الأدوار التي تضطلع بها وحدة مخاطر السوق والمكتب الأوسط بوصفها جزءاً من إجراءات التنفيذ اليومية لعملية إدارة مخاطر سوق في البنك.

تتحمل وحدة مخاطر السوق والمكتب الأوسط المسؤولية عن رفع تقارير حول حالات التعرض لمخاطر السوق مقابل الحدود الموضوعة لحالات التعرض لمخاطر السوق لدى البنك بوصفها جزءاً من مختلف لوحات المعلومات على مستوى كل من الإدارة العليا ولجان المجلس (لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ولجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة) على فترات منتظمة.

كما تتحمل وحدة مخاطر السوق والمكتب الأوسط المسؤولية عن رفع تقارير حول حالات التعرض لمخاطر السوق في مختلف فئات الموجودات التي تغطي الدخل

الثابت، وحقوق الملكية، والصناديق، والمشتقات، والصرف الأجنبي، وما إلى غير ذلك مقابل الحدود التي وضعها المجلس. يشتمل نطاق تقارير الإدارة المختلفة التي تنشرها وحدة مخاطر السوق والمكتب الأوسط على إدارة الضمان، وحالات التعرض لائتمان الخزانة، وتقرير الربح والخسارة لتداول الخزانة، ومراقبة حدود التداول التي تغطي القيم الافتراضية، ووقف الخسارة، ومدة الدولار، والمدة وغيرها، ومراقبة حدود التعرض للاستثمار التي تغطي حالات التعرض للدفاتر الاستثمارية، وحدود مستوى المحفظة المالية التي تغطي فئات الموجودات المختلفة، والتقييم حسب سعر السوق لمحفظة الاستثمار، وتركيزات محفظة الاستثمار التي تغطي التركيز الجغرافي والتصنيف، وما إلى غير ذلك.

تُنشر تقارير الإدارة هذه في أوقات مُحددة منتظمة تغطي التواترات اليومية، والأسبوعية، والشهرية، والربع سنوية. كما تُؤدي وحدة مخاطر السوق والمكتب الأوسط اختبار تحمل مخاطر السوق مع وضع سيناريوهات التحمل التنظيمية وتلك الداخلية في الاعتبار.

يستخدم البنك نظام خزانة مُستبدل حديثاً - نظام المعلومات المالية لمراقبة مخاطر السوق والإبلاغ عنها لمعظم منتجات الخزانة، بينما يستخدم البنك بلومبرج للتقييمات لبعض المشتقات.

		أ الموجودات المرجحة بالمخاطر ألف درهم إماراتي
١	مخاطر سعر الفائدة العامة (العامة والمُحددة)	٥٠١,٦٦٣
٢	مخاطر حقوق الملكية (العامة والمُحددة)	٣٥٠,٨٣٨
٣	مخاطر الصرف الأجنبي	١,٣٣٣,٦٥٠
٤	خيارات مخاطر السلع	-
٥	النهج المبسط	-
٦	طريقة دلتا-بلس	-
٧	نهج السيناريو	
٨	التوريق	-
٩	**الإجمالي**	**٢,١٨٦,١٥١**

١٠- مخاطر سعر الفائدة في الدفاتر المصرفية

يُحدد البنك مخاطر سعر الفائدة في الدفاتر المصرفية لأغراض ضبط المخاطر والقياس بطريقتين:

بالنسبة للسندات أو أدوات الدخل الثابت (مركز الاستثمار)

تحظى محفظة استثمار الخزانة لدى البنك بتعرض كبير في السندات أو أدوات الدخل الثابت، وحجم كبير من حالات التعرض هذه مُصنف تحت القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي تحمل مخاطر سعر الفائدة. تُدار مخاطر محفظة الاستثمار من قِبَل حافز إجراءات الإدارة المؤسسة، مثل المدة (أي مدة ماكولي والمدة المعدلة) وحدود وقف الخسارة.

مخاطر سعر الفائدة في الدفاتر المصرفية المحددة التي جرى قياسها أعلاه هي أساس قيمة السوق الرئيسية (التقييم حسب سعر السوق).

بالنسبة للميزانية العمومية الشاملة (المركز الهيكلي)

يُدير البنك مخاطر سعر الفائدة لديه كلياً (أي من داخل الميزانية العمومية ومن خارجها) بقياس:

- مخاطر الفجوة،
- مخاطر منحنى العائد،
- تُعد مخاطر الأساس والخيارات صافي ربح أو خسارة،

واستخدام فجوة سعر الفائدة أو تحليل فجوة إعادة التسعير.

الحدود على حساسية صافي دخل الفوائد تُعد جزءاً من تقبل المخاطر لدى البنك وتعتمدها الإدارة والمجلس. هذه الحدود معروضة أمام الإدارة والمجلس دورياً من خلال لجان الإدارة والمجلس.

تُقاس مخاطر سعر الفائدة في الدفاتر المصرفية الهيكلية لكل من صافي دخل الفائدة (أثر التغيرات على قائمة الأرباح والخسارة) ومنظورات القيمة الاقتصادية (أثر تغيرات قيمة السوق على رأس المال).

استراتيجية إدارة مخاطر سعر الفائدة في الدفاتر المصرفية وتخفيف أثرها في البنك: يتبع راك بنك استراتيجية شاملة للإدارة وتخفيف أثر مخاطر سعر الفائدة بموجب الاستراتيجية الواردة أدناه، وتتناول النواحي المهمة:

- المراقبة المنتظمة لمخاطر سعر الفائدة في الدفاتر المصرفية: أسس البنك حدوداً قصوى لصافي دخل الفائدة تحت ١٠٠ نقطة أساس و٢٠٠ نقطة أساس بوصفها مفاجئة متوازية في إنذارات الإدارة أطر عمل تقبل المخاطر. يحسب البنك بانتظام هذا الأثر ويتحقق منه مقابل الحدود القصوى المُؤسسة، ويُعرض هذا التحليل على الإدارة والمجلس من خلال لجنة المخاطر التابعة للإدارة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. يراقب البنك أثر سيناريوهات سعر الفائدة المختلفة (المتوازية، والمعدل القصير، والانحدار، والتسطيح) كما وصفتها توجيها بازل في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية بموجب تقييم اختبار التحمل وإبلاغ ذلك إلى لجان المخاطر التابعة للإدارة والمجلس).
- ممارسات التحوط: مركز الاستثمار
- تحويل السعر الثابت لحالات التعرض إلى السعر العائم عن طريق مبادلة سعر الفائدة بتناول جانب "السداد الثابت"،
- عن طريق الاستثمار في سندات دين قصيرة الأجل (مثل: أذون الخزانة ومشتقات الائتمان) في الأذونات المتغيرة، • عن طريق الاستثمار في حالات التعرض غير الحساسة لأسعار الفائدة، مثل حقوق الملكية والصناديق.

يُراقب ملف الاستثمار يومياً مقابل حافز إجراءات الإدارة أو حدود وقف الخسارة ويُصعد إلى لجنة الخاطر التابعة للإدارة/لجنة الموجودات والمطلوبات/لجنة المخاطر التابعة للمجلس فور الإخلال بها.

المركز الهيكلي

- أولاً من خلال جلب منتجات ذات سعر عائم، وخاصةً في دفتر الرهون العقارية،
- ثانياً من خلال عرض ودائع لأجل خاصة بتاريخ استحقاق لا يقل عن سنة واحدة،
- ثالثاً من خلال إبرام مبادلة سعر الفائدة لأصول التحوط (السندات) أو المطلوبات (أذونات متوسطة الأجل باليورو)،
- رابعاً عبر التركيز على حالات التعرض بالدرهم الإماراتي و/أو بالدولار الأمريكي في الميزانية العمومية لتخفيف أثر مخاطر الأساس،
- خامساً عبر إدراج شروط جزائية/رسوم الدفعات المسبقة أو الإنهاء المسبق في التعهدات العادية لتخفيف أثر مخاطر الاختيار،

- اختبار التحمل: يدير البنك اختبار التحمل لإكمال الدفتر مرتين في السنة وتُعرض النتائج وتخضع للمناقشة على أعلى مستوى من الإدارة والمجلس. بوصفه جزءاً من اختبار التحمل، ينظر البنك في مخاطر سعر الفائدة من خلال أسعار الفائدة المفاجئة المختلفة -كما هي موصوفة بموجب توجيهات بازل- على مخاطر سعر الفائدة في الدفاتر المصرفية، ويحسب أثر هذه المفاجئات على صافي دخل الفائدة والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية لدى البنك.

- تحليل النتائج: بوصفه نتيجةً لاختبار التحمل، يُحسب أثر الانخفاض في صافي دخل الفائدة على نسبة كفاية رأس المال ويُقيم بأن تكون نسبة كفاية رأس المال الناتجة في البنك والحدود القصوى التنظيمية. كما أن الأثر على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية يُقارن مقابل حقوق الملكية لدى البنك وأي إخلالات في الحدود القصوى كما هي مُحددة في إنذارات الإدارة وتقبل المخاطر تُصعد إلى الإدارة.

- مدقق الحسابات المستقل: نتائج مخاطر سعر الفائدة في الدفاتر المصرفية واختبار التحمل بموجب عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبار التحمل السنوي تخضع للتدقيق من قِبَل فريق تدقيق مستقل بوصفه فريقاً مستقلاً. يقدم فريق التدقيق الداخلي تقريره مع الملاحظات وتُغلق النقاط التي أثارها فريق التدقيق في الدورة نفسها أو تُنقل للإغلاق في الدورة الثانية لدى النشاط.

- التحقق من سلامة النموذج: أسس البنك فريقاً مستقلاً للتحقق من سلامة النموذج تحت وحدة إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات لدى البنك في قسم المخاطر. يتحقق الفريق من سلامة النماذج المستخدمة في البنك وفقاً لإطار عمل التحقق من سلامة النموذج المعتمد لدى البنك. أعد بائع خارجي نموذج صافي دخل الفائدة بوصفه جزءاً من ممارسة اختبار التحمل السنوي وتحقق من سلامته فريق داخلي.

يحسب البنك أثر ١٠٠ نقطة أساس و٢٠٠ نقطة أساس بالزيادة/الانخفاض الموازي في سعر الفائدة على صافي دخل الفائدة ويُبلغ عنها في حافز تقبل المخاطر. يحسب البنك أثر سيناريو سعر الفائدة المتعدد كما هو موصوف في معيار لجنة بازل للرقابة المصرفية رقم ٣٦٨ (المكافئ لأعلى، والمكافئ لأسفل، والسعر لأعلى لفترة قصيرة، والسعر لأسفل لفترة قصيرة، والانحدار، والتسطيح) على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية بوصفها جزءاً من ممارسة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ويبلغ عنها إلى الإدارة ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
يحسب البنك أثر سيناريو سعر الفائدة المتعدد كما هو موصوف في معيار لجنة بازل للرقابة المصرفية رقم ٣٦٨ (المكافئ لأعلى، والمكافئ لأسفل، والسعر لأعلى لفترة قصيرة، والسعر لأسفل لفترة قصيرة، والانحدار، والتسطيح) على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية بوصفها جزءاً من ممارسة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ويبلغ عنها إلى الإدارة ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
بالنسبة لحساب القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية، توضع الافتراضات أدناه عند استحقاق الودائع غير المستحقة في الاعتبار:
إيداعات التجزئة: ٧٠% أساسي و٣٠% متقلب
ودائع الشركات الصغيرة والمتوسطة: ٥٠% أساسي و٥٠% متقلب
ودائع الشركات: ٥٠% أساسي و٥٠% متقلب
تُستبدل الودائع الأساسية في فئات السنتين إلى ثلاث سنوات في تقرير إعادة التسعير.
لا تُستخدم أي منهجية لصافي القيمة الحالية لحساب القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. الحد الأدنى للفائدة بواقع ٠% ينطبق في حال وجود أسعار بالسالب.
يخفف البنك أو يدير مخاطر سعر الفائدة لديه في - مركز الاستثمار
- تحويل السعر الثابت لحالات التعرض إلى السعر العائم عن طريق مبادلة سعر الفائدة بتناول جانب "السداد الثابت"،
- عن طريق الاستثمار في سندات دين قصيرة الأجل (مثل: أذون الخزانة ومشتقات الائتمان) في الأذونات المتغيرة، • عن طريق الاستثمار في حالات التعرض غير الحساسة لأسعار الفائدة، مثل حقوق الملكية والصناديق.

يُراقب ملف الاستثمار يومياً مقابل حافز إجراءات الإدارة أو حدود وقف الخسارة ويُصعد إلى لجنة الخاطر التابعة للإدارة/لجنة الموجودات والمطلوبات/لجنة المخاطر التابعة للمجلس فور الإخلال بها.
كما أن اختبار التحمل في دفتر الاستثمار يُدير دورياً عبر الفريق بين سعر الفائدة المفاجئ و/أو الفرق الائتماني ولتقدير خسائر التقييم حسب سعر السوق من الأعمال المعتادة وسيناريوهات التحمل من حيث ترتيب نقاط الضعف (أي تحليل النتائج).
المركز الهيكلي
- أولاً من خلال جلب منتجات ذات سعر عائم، وخاصةً في دفتر الرهون العقارية،
- ثانياً من خلال عرض ودائع لأجل خاصة بتاريخ استحقاق لا يقل عن سنة واحدة،
- ثالثاً من خلال إبرام مبادلة سعر الفائدة لأصول التحوط (السندات) أو المطلوبات (أذونات متوسطة الأجل باليورو)،
- رابعاً عبر التركيز على حالات التعرض بالدرهم الإماراتي و/أو بالدولار الأمريكي في الميزانية العمومية لتخفيف أثر مخاطر الأساس،
- خامساً عبر إدراج شروط جزائية/رسوم الدفعات المسبقة أو الإنهاء المسبق في التعهدات العادية لتخفيف أثر مخاطر الاختيار،

الهوامش التجارية مُدمجة ضمنياً في الحساب. أسعار الخصم المُستخدم منقولة من بيانات سوق بلومبرج وفقاً للعملة والمدة
تقسيم الحسابات بين PBD (تجزئة)، وBB (الشركات الصغيرة والمتوسطة)، وWB (الخدمات المصرفية للشركات).
لحساب استحقاق إعادة التسعير للودائع غير المستحقة، تُستخدم المنهجية الواردة أدناه:
تصنيف حسابات الودائع غير المستحقة بين الحساب الجاري وحساب الادخار والودائع تحت الطلب.
متوسط الأرصدة الشهرية لكل من فئات الحسابات خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.
متوسط الأرصدة لكل من فئات الحسابات.
يُحسب انحراف عياري للأرصدة خلال السنوات الثلاثة.
يمثل الانحراف العياري ٩٧,٧٢٥% (أي من طرف واحد) انحرافاً من متوسط حسابي يُطرح من المتوسط لتقدير نسبة الأساس.
لا يوجد هناك سوى احتمالية بواقع ٢,٣% تقريباً بأننا سنتخطى أدنى نسبة الأساس.
نسبة رصيد الأساس مع رصيد المتوسط هي نسبة الأساس المئوية.

الأسقف كما هي مُحددة في معيار لجنة بازل للرقابة المصرفية رقم ٣٦٨ للأساس والتقلب تنطبق لتصل كل أساس نهائي وأسعار التقلب.
نظراً إلى الهيكل الجزائي لدى البنك بخصوص الدفعات المقدمة تُفترض أدنى دفعات مقدمة، وبالتبعية لا تنطبق أي دفعات مقدمة على قروض العميل والودائع لأجل.
الافتراضات الأخرى تتماشى مع أغلب إرشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن اختبار التحمل للبنوك المشاركة (٢٠١٩) بخصوص قسم الأرباح قبل انخفاض القيمة (في دلتا صافي دخل الفائدة)،
نظراً إلى انخفاض حالات التعرض في العملات بخلاف الدولار الأمريكي فإن أثر العملة لا يُعتد به في مخاطر سعر الفائدة في الدفاتر المصرفية.

	عدد السنوات
استحقاق إعادة التسعير المتوسط مخصص للودائع تحت الطلب	١,٥
استحقاق إعادة التسعير الأطول مخصص للودائع تحت الطلب	٢,٥

ألف درهم إماراتي	دلتا القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية		دلتا صافي دخل الفائدة	
الفترة	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
المكافئ لأعلى	(٥٧١,٧١٨)	(٧٩٤,٥٢٦)	(٢٣٥,٨٣٠)	(٢٢٠,٩١٨)
المكافئ لأسفل	٦٠٧,٢٧١	٨٣٢,٠٠٨	٥٢,٨١٩	٦٦,١٥٤
الانحدار	(٢٧٧,٣٩٥)	(٥٣٦,٣٢٧)		
التسطيح	٣٨٧,١٤٢	٤٨٩,٢٤٥		
السعر لأعلى لفترة قصيرة	(١٠٦,٥٨٩)	(٨١,٤١٩)		
السعر لأسفل لفترة قصيرة	١١٢,٦٩٠	٥٠,٧٧٣		
الحد الأقصى	(٥٧١,٧١٨)	(٧٩٤,٥٢٦)		
الفترة	**٣١ ديسمبر ٢٠٢١**		**٣١ ديسمبر ٢٠٢٠**	
الشريحة الأولى من رأس المال	**٧,٨٨٩,١٥٢**		**٧,٦٧٨,٧١٢**	

١١- المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية مُحددة بوصفها مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناشئة عن عمليات داخلية غير ملائمة أو فاشلة والأشخاص والنظام أو من أحداث خارجية.
يحظى البنك بسياسة إدارة المخاطر التشغيلية المعتمدة من المجلس في موضع التنفيذ وتخضع هذه السياسة للمراجعة السنوية. الهدف من السياسة هو تأسيس "إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية" يكون فعالاً في البنك بالتوافق مع المتطلبات التنظيمية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والتوجيهات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية وممارسات الصانعة الرائدة. الهدف من إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية هو تحديد المخاطر التشغيلية، وتقييمها، ومراقبتها، وتخفيف أثرها الراهن والآجل من خلال بيئة ضبط قوية وفعالة عبر المنظمة.
يتكون إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية من عنصرين متميزين، وهما "المعايير النوعية" و"المعايير الكمية" وكلاهما أساسي لإدارة المخاطر التشغيلية إدارة فعالة. فيما يلي العنصرين:

المعايير النوعية:

- اعتماد المنتج والإجراءات: حدد راك بنك إجراءات اعتماد منتجات جديدة ومتغايرات منتجات من خلال وثيقة توجيهات إدارة المنتج. لدى البنك أيضا إدارة تغير الإجراءات المُنفذة من خلال تطوير الإجراءات التشغيلية وتحديثها وتعميمها.
- عملية التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط: تفوض السياسة استخدام برنامج شامل لعملية التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط للكشف المبكر وتقييم المخاطر التشغيلية التي لم تُدار بفعالية فضلاً عن إعداد خطط عمل مركزة تحمي البنك من هذه المخاطر.
- مؤشرات المخاطر الرئيسية: الهدف من مؤشرات المخاطر الرئيسية هو وضع ومراقبة مؤشرات متفق عليها تُبلغ عن كيفية إدارة البنك للمخاطر التشغيلية المحتملة.

المعايير الكمية:

- عملية إدارة الخسارة الداخلية: يجمع راك بنك أحداث المخاطر التشغيلية، ويُحللها، ويبلغ عنها بناءً على التوجيهات الصادرة عن هذا الموضوع.
- عملية حساب رأس المال: يستخدم راك بنك "النهج القياسي البديل" لحساب رأس مال المخاطر التشغيلية.

وظيفة إدارة المخاطر التشغيلية تُدار من قِبَل رئيس قسم المخاطر التشغيلية والضوابط الداخلية وإدارة استمرارية الأعمال ويبلغ إلى مدير إدارة المخاطر. يتمتع البنك بهيكل حوكمة إدارة المخاطر التشغيلية المؤسس تحت حماية لجنة المخاطر التابعة للإدارة ولجنة المخاطر التابعة للمجلس اللتين توفرها توجيهاً استراتيجياً وإشرافاً على أنشطة إدارة المخاطر التشغيلية.
جرى تصميم هيكل حوكمة المخاطر لتشمل خطوط دفاع ثلاثة تُبين تقسيماً واضحاً للمسؤوليات بين مالكي المخاطر (وحدات الأنشطة والعمليات والدعم)، ووظائف الضبط (إدارة المخاطر)، والتأكيد المستقل من وظيفة التدقيق الداخلي لحماية أصول البنك وسمعته من المخاطر التشغيلية المحتملة الناشئة عن أنشطة الأعمال اليومية. فيما يلي وصف هيكل الحوكمة:

- الخط الأول للدفاع - وحدات الأنشطة والعمليات والدعم
- الخط الثاني للدفاع - إدارة المخاطر
- الخط الثالث للدفاع - التدقيق الداخلي

تُصور السياسة مسؤوليات واضحة عبر خطوط الدفاع الثلاثة كلها لتنفيذ كل عنصر من إطار عمل المخاطر التشغيلية والأدوار الخاصة لجميع أصحاب المصلحة الرئيسية التي تكون جزءاً من التوجيهات بشأن إدارة المخاطر التشغيلية.

يوظف البنك النهج القياسي البديل لحساب رأس مال المخاطر التشغيلية بالتوافق مع التوقعات التنظيمية ومعايير بازل. يتمتع البنك بعملية قوية ونظام لتجميع "أحداث خسارة المخاطر التشغيلية" وتحليلها ومراقبتها مقابل "إجمالي الدخل السنوي" بوصفها مقياساً لدرجة تحمل المخاطر فضلاً عن الإبلاغ عنها للإدارة العليا والمجلس على أساس دوري.

يحظى البنك بعملية رسمية للإبلاغ عن المخاطر التشغيلية وفيما يلي التفاصيل/المؤشرات التالية التي تُبلغ إلى الإدارة التنفيذية؛ أي لجنة المخاطر التابعة للإدارة والمجلس؛ أي لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة:

- تعليق موجز لأحداث المخاطر التشغيلية الرئيسية مع الخطوات التحفظية والتصحيحية المُتخذة أو المُقترح اتخاذها من وحدات العمل/الدعم.
- الخسائر التشغيلية بوصفها نسبة من إجمالي الدخل السنوي.
- مؤشر متوسط السلامة للتقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الذي تديره وحدة إدارة المخاطر التشغيلية.
- نسبة من مؤشرات المخاطر الرئيسية في المنطقة "الحمراء".

يحتفظ البنك بعملية قوية لتخفيف أثر المخاطر التشغيلية. يتولى أصحاب المصلحة ذو الصلة ووحدة المخاطر التشغيلية الإبلاغ عن كل من أحداث المخاطر التشغيلية وتحليلها، ويُقيم السبب الأساسي لأحداث المخاطر العالية. بوصفها أحد التدابير الوقائية، نفذ البنك إجراءات تشغيل على مستوى البنك، و"تفويض السلطات" تدريجياً عبر الأقسام، وسياسات وإجراءات عبر المناطق الرئيسية؛ أي مكافحة غسيل الأموال، والاحتفاظ بالسجلات، والتعهيد، والتحقق من عمليات الاحتيال، وسلامة المعلومات واستمرارية الأعمال.

يستثمر البنك في تأمين المخاطر بناءً على المتطلبات؛ أي تأمين الموجودات المادية والأمانة وما إلى غير ذلك. يُعترف بالحماية من ذلك التأمين بوصفه أحد التدابير التكميلية بخلاف ما يكون بديلاً لضوابط المخاطر التشغيلية الداخلية، والإجراءات الموثقة، وتدابير تخفيف أثر المخاطر.

١٢ـ سياسة المكافآت

تتحمل لجنة ترشيح المجلس والمكافآت في البنك المسؤولية عن إعداد إطار عمل المكافآت وإدارتها، بما في ذلك دون حصر مراجعة سياسة المكافآت لدى البنك واعتمادها مع الإشراف على جميع الأمور الخاصة بالتعويض.

تتكون لجنة الترشيح والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة - معالي محمد عمران الشامسي (رئيس مجلس الإدارة)، ومعالي م. شيخ سالم بن سلطان القاسمي، السيد/ أحمد عيسى النعيم. يدعم اللجنة شركتان عالميتان من شركات الاستشارات في مجال الموارد البشرية وهما كورن فيري هاي جروب وأيون-ماكلاجان بإمدادها بالمشورة الخارجية بخصوص عدة أمور متعلقة بالتعويض، مثل هيكل التدرج والرواتب (ويشمل المقارنة المرجعية)، وإطار عمل تصميم المنظمة المعياري (ويشمل تقييم الوظيفة)، وممارسات الصانعة للسداد المتغير (ويشمل خطط الحوافز طويلة/قصيرة الأجل للاحتفاظ).

سياسة مكافآت البنك تنطبق بالتساوي على جميع موظفي البنك، بما في ذلك الرئيس التنفيذي، والإدارة العليا، وجميع الموظفين عبر مختلف الوظائف.

الإدارة العليا تشمل الرئيس التنفيذي وتقاريره المباشرة، مثل رئيس المالية، والمدير التنفيذي للموارد البشرية، والمدير التنفيذي لإدارة المخاطر، والمدير التنفيذي للائتمان، والمدراء التنفيذيون الآخرون من مختلف قطاعات العمل.

يتحمل كل من الرئيس التنفيذي والإدارة العليا المسؤولية عن الإشراف على خطوط العمل الرئيسية في البنك (تفاصيل المكافآت الخاصة بالرئيس التنفيذي والإدارة العليا تُبلغ على نحو منفصل ولا تُجمع مع الموظفين الآخرين المُصنفين بوصفهم متحملي المخاطر المادية). متحملو المخاطر المادية هم تلك الفئات من الموظفين الذين لديهم أثر مادي على ملف المخاطر لدى البنك أو قد يكون لديهم ذلك. تصنيف متحملي المخاطر المادية يستند إلى عدة معايير، مثل دور الوظيفة، والتسلسل الهرمي للتبليغ، وعملية صنع القرار، وسلطة اعتماد الأمور التي قد يكون لها أثراً مادياً على ملف المخاطر لدى البنك، والمسؤوليات في المنظمة. وتتضمن على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الموظفون -منفردون أو بوصفهم جزءاً من أي لجنة- مع سلطة اعتماد منتجات الأنشطة الجديدة أو الالتزام بحالات التعرض لمخاطر الائتمان ومعاملات مخاطر السوق فوق مستويات معينة
- الموظفون ممن تنطوي مهماتهم على تحمل المخاطر أو الاضطلاع بحالات التعرض بالنيابة عن البنك (مثل التجار أو كبار التجار وما إلى غير ذلك)
- الموظفون المحفزون لاستيفاء بعض الحصص أو الأهداف بسداد مكافآت متغيرة (بما في ذلك دون حصر وظائف التسويق، والمبيعات، والتوزيع)
- الموظفون الذين يشتركون في تصميم منتجات الاستثمار وإدارتها
- الموظفون في وظائف الضبط، حسب الاقتضاء
- الموظفون الآخرون مع المسؤوليات الوظيفية أو الإدارية الرئيسية

سياسة المكافآت لدى البنك تعكس تطلعات استراتيجية أعماله وخطط النمو. فيما يلي بعض الخصائص والأهداف الرئيسية للسياسة:

- التوافق مع استراتيجية البنك، وتقبل المخاطر، والأهداف، وقيم الشركات، والمصالح طويلة الأجل لدى البنك إبان التشغيل تحت حوكمة واضحة وشفافة من خلال هيكل حوكمة شركات فعال.
- ضمان بقاء إجمالي المكافآت تنافسية في السوق عبر تبني أفضل الممارسات في دولة الإمارات العربية المتحدة والشرق الأوسط وعبر أنحاء العالم في القطاعات المصرفية وغيرها مع اتصال السداد بالوظيفة والاعتراف بالفروق في مستويات المهارة وقيمة الوظيفة.
- ربط إجمالي المكافآت بالأداء الفردي؛ أي "السداد مقابل الأداء" والاتفاق على توازن صحيح بين السداد الثابت والمتغير مما يعكس أهداف أداء قصيرة وطويلة الأجل تتناسب مع أهداف الشركة.
- المحافظة على مبادئ المساواة، والامتثال لجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية، والمحافظة على معايير عالية من حكومة الشركات.

قامت لجنة ترشيح المجلس والمكافآت بمراجعة سياسة المكافآت لدى الشركة هذا العام. فيما يلي سرد لملخص التغيرات:

١- جرى إدراج إطار عمل حكومة هيكلي حول مسؤوليات لجنة ترشيح المجلس والمكافآت.
٢- جرى تنقيح توجيهات سياسة الترويج والزيادة لتحسين عدالة العملية.
٣- جرى طرح هيكل التدرج لضمان التساوي في مواجهة السوق.
٤- جرى تجديد هيكل البدلات وتبسيطه. جرى إدراج المعالين للموظفات الإناث لبعض البدلات لضمان تساوي المزايا بين الموظفين من جميع الأجناس.
٥- جرى إدراج دراسة مقارنة أجرتها كورن فيري هاي جروب وأيون في دولة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠٢٠ وجرى توفيق التعويضات بالتبعية مع معايير السوق
٦- جرى إدراج تعريف وتحديد/تقييم عملية "متحملي المخاطر المادية"، وجرى تحديث سياسة المكافآت لتغطي التعويض المتغاير لوظائف الضبط وفقاً لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع.

٧- سقف المكافأة السنوية للبنك هو ٥% من صافي أرباح البنك خلال سنة الأداء المعروضة. مكافأة سنوية فوق وأعلى من ٥% من صافي أرباح البنك مضمونة عند الاعتماد من الجمعية العمومية لدى البنك مع تصديق موقع من أعضاء مجلس الإدارة كافةً بأن البنك يمتثل لجميع لوائح المصرف المركزي.

جرى تصميم ترتيبات المكافأة بطريقة تتوافق مع إدارة المخاطر السليمة والفعالية فضلاً عن ترويجها. يحتفظ البنك بعملية ونظم قوية لإدارة الأداء في موضع التنفيذ؛ بحيث يمكن للموظفين فهم المتوقع منهم في أدوارهم وكيف يتعلق أداؤهم بنجاح الوحدة والمنظمة.

معايير الأداء لدى البنك وخطوط العمل عالية المستوى مُصنفة إلى خمسة منظورات متميزة:

أ) المعايير المالية التي تركز على الأهداف المالية الرئيسية بموجب ضوابط أو تأثير أحد ما، وتشمل في العموم إجمالي الدخل، وعائد الموجودات، وصافي الأرباح، وما إلى غير ذلك.

ب) معايير العمل التي تركز على المساهمة في النمو الشامل للعمل من خلال المبيعات، مثل إيرادات المبيعات، وإجمالي القروض والسلف، وحجم الحسابات، وما إلى غير ذلك.

ج) معايير العملاء التي تركز على الأنشطة التي توفر خدمة ذات جودة عالية لكل من العملاء الداخليين والخارجيين، مثل معدل رضا العملاء، ومعدل الاحتفاظ بالعملاء، وجذب العملاء الجدد، وحصة السوق، وصافي نقاط الترويج، ووقت معدل الدوران لشكاوى العملاء، ومتوسط وقت التعامل مع شكاوى العملاء وما إلى غير ذلك.

د) معايير المخاطر التي تركز على التمسك بالإجراءات الداخلية والخارجية واللوائح لتخفيف أثر المخاطر التشغيلية والمالية والمتعلقة بالسمعة.

هـ) معايير الأشخاص التي تركز على دورة حياة الموظف والأداء والإنتاجية، مثل مؤشر اشتراك الموظف، تكلفة القوى العاملة الفعلية مقابل المخصصة للموازنة، ومعدل الغياب، ومعدل الدوران وما إلى غير ذلك.

يشتمل إجمالي التعويض المعروض على الموظفين على كل من التعويض الثابت والمتغير. التعويض الثابت هو دفعة غير تقديرية تُسدد إلى الموظف بناءً على دور وظيفته ومسؤولياته ويستند إلى أداء البنك.

التعويض المتغير هو دفعة تقديرية تُسدد إلى الموظفين بناءً على الأداء الفردي والأداء على مستوى البنك. ريثما يتسلم موظفو الخطوط الأولى/المبيعات حوافز/عمولات المبيعات المتناسبة مباشرةً مع المبيعات/الأهداف التي حققها الموظفون، فإن جميع الموظفين من غير قسم المبيعات يتسلمون تعويضاً متغيراً على شكل مكافأة الأداء المرتبطة بالأرباح/الأداء الشامل للبنك، والأداء الفردي خلال الدورة السنوية قيد البحث. بوصفها ممارسة عامة، يحتفظ البنك بنسبة عالية من التعويض الثابت مقابل التعويض المتغير، وخاصةً في الأدوار من غير المبيعات. المكافأة المتغيرة لوظائف الضبط مُصممة ومراقبة بشكل منفرد بناءً على الأهداف الخاصة بالوظائف التي تعتمد على الأداء المالي لمناطق الأعمال التي تراقبها. برامج السداد المتغير قصيرة الأجل، مثل عمولة المبيعات والمكافآت المرتبطة بالأداء السنوي تضمن تعديل التعويض المتغير في حال انخفاض متوسط أداء الموظفين.

نظام إدارة الأداء في البنك يضمن وجود رابط شفاف ومحايد بين الأداء والمكافآت. بنهاية كل دورة أداء، يُقيم الموظفون كافةً نظير معاير تصنيف من خمس نقاط بناءً على مؤشرات المخاطر الرئيسية التي حققها الموظف. يُعد الموظفون الذين حصلوا على تصنيف "غير مستوفٍ للتوقعات" أو "مستوفٍ جزئياً للتوقعات" نظير سنة الأداء محل البحث غير مؤهلين لتلقي مكافآت.

بالنسبة لموظفي المبيعات، تُوضع كل من المقاييس الكمية والنوعية في موضع التنفيذ الأساسي ويخضع أداؤهما للتقييم. ريثما تشتمل المقاييس الكمية على تحقيق أهداف الحدود القصوى ومعطيات المبيعات المتعددة، مثل تعثر السداد، وتفعيل/إلغاء البطاقات/الحسابات، فإن المقاييس النوعية تكون في شكل معطيات من غير المبيعات، مثل الإجراء التأديبي، والشكاوى/الأخطاء، واستكمال نموذج اعرف عميلك وما إلى غير ذلك. بجانب ذلك، هناك مراجعة شهرية لتحديد الأشخاص أصحاب الأداء المنخفض بعيداً عن مراجعة الأهداف الموجودة.

ليس لدى البنك سياسة خاصة لتأجيل المكافآت المتغيرة. ومع ذلك، يعمل البنك حالياً مع استشاري خارجي لتقديم حوافز طويلة الأجل مع خيارات الإسناد. يعرض البنك في الوقت الراهن مكافأة متغيرة للموظفين على شكل حوافز نقدية فقط.

	المبالغ بالألف درهم إماراتي مبلغ المكافآت		أ الإدارة العليا	ب متحملو المخاطر المادية الآخرون
١	المكافآت الثابتة	عدد الموظفين	١٧	٣٣
٢		**إجمالي المكافآت الثابتة**	**٢٣,٥٩٠**	**٢٧,٠٠٠**
٣		منها: القائم على النقدية	٢٣,٥٩٠	٢٧,٠٠٠
٤		منها: المؤجل	-	-
٥		منها: الأسهم أو الأدوات الأخرى المرتبطة بالأسهم	-	-
٦		منها: المؤجل	-	-
٧		منها: أشكال أخرى	-	-
٨		منها: المؤجل	-	-
٩	المكافآت المتغيرة	عدد الموظفين	١٧	٣٣
١٠		**إجمالي المكافآت المتغيرة**	**٧,٥٤٥**	**٣,٨٧١**
١١		منها: القائم على النقدية	٧,٥٤٥	٣,٨٧١
١٢		منها: المؤجل	-	-
١٣		منها: الأسهم أو الأدوات الأخرى المرتبطة بالأسهم	-	-
١٤		منها: المؤجل	-	-
١٥		منها: أشكال أخرى	-	-
١٦		منها: المؤجل	-	-
١٧	**إجمالي المكافآت**		**٣١,١٣٥**	**٣٠,٨٧١**

المبالغ بالألف درهم إماراتي دفعات خاصة	المكافآت المضمونة		مكافآت الالتحاق بالشركة		تعويضات نهاية الخدمة	
	عدد الموظفين	المبلغ الإجمالي	عدد الموظفين	المبلغ الإجمالي	عدد الموظفين	المبلغ الإجمالي
الإدارة العليا	-	-	-	-	٢	١,٤٥٢
متحملو المخاطر المادية الآخرون	-	-	-	-	-	-